المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص: سياسات الدفاع و الأمن

الموضوع:

الصراع اللغوي في بلجيكا:
بين التفوق الاقتصادي والتمثيل الحكومي

مذكـــرة لاستكمـــال متـطلبات الحـصول على شـهادة المـاستر في العلـوم السـياسـية

من إعداد الطالب: **علي كفسي**

تحت إشراف الأستاذ: **بوشرف كمال**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:محمد بوعشة ..... رئيسا.....أستاد التعليم العالي/ م و ع ع س

الأستاذ: كمال بوشرف.....مشرفا و مقرّرا .....أستاذ محـاضر "أ"/ م و ع ع س

الأستاذ: عمر بغزوز..... عضوا مناقشاً ..... أستاذ محـاضر "أ"/ جامعة تيزي وزو

الأستاذ : زلاسي شمس الدين.....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/ م و و ع س/وزارة الخارجية

السّنة الجامعية: 2011 – 2012

شكر وعرفان

- الشُّكر لله سبحانه وتعالى

و أتقدم بجزيل الشكر إلى:

- الأستاذ المشرف، السيد بوشرف كمال الذي رافقني طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

- السيد محمد بوعشة، مدير المدرسة، الذي وجهني للبحث في هذا الموضوع و الذي أفادني كثيرا.

- الأستاذة سكينة دامية التي قدمت لي يد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.

- موظفي المديرية العامة لأوربا بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الذين أفادوني بالمعلومات الوافية طوال فترة التربص

- أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ بوشرف كمال، الأستاذ محمد بوعشة، الأستاذ زلاسي شمس الدين والأستاذ عمر بغزوز.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى عائلتي العزيزة وأصدقائي.

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة فهم و تفسير مدى تأثير المتغير اللغوي على الحياة السياسية و تأجيج الصراعات بين المجموعات في الدول المتعددة ثقافيا. و يمكن اعتبار حالة بلجيكا، النموذج الأنسب لاختبار مدى صحة هذه الفرضية.

فبلجيكا من الدول المتعددة ثقافيا، و التي رافق الصراع اللغوي فيها الحياة السياسية منذ استقلالها إلى يومنا هذا. حيث تطور هذا الصراع اللغوي عبر عقد متتالية و شمل مراحل مختلفة، بداية من المطالبة بالقوانين الحمائية للغات -الهولندية بالتحديد- ، مرورا بتحديد المجموعات اللغوية، وصولا إلى المطالبة بالانفصال من الطرف الفلمنكي.

تهدف الدراسة إلى تحديد الانعكاسات الكبيرة للصراع الغوي البلجيكي على الحياة السياسية الوطنية، الذي أدى إلى زوال الأحزاب السياسة الوطنية و فرض الفيدرالية كنظام حكم، و تهديد مستقبل الدولة. كما تهدف (الدراسة) أيضا إلى محاولة اكتشاف الإسقاطات الممكنة لهذا الصراع على أوربا، سواء من خلال انتقال عدوى المطالبة بالانفصال في دول الجوار التي تشهد انقسامات لغوية و أثنية داخليا، أو تهديد المشروع الاتحادي الأوربي.

و رغم أن اللغة تبقى متغيرا محددا في تأجيج الصراعات الفئوية في بلجيكا، إلا أنه توجد متغيرات أخرى، اقتصادية و سياسية، تعد هي الأخرى محددة ومسؤولة عما يحدث من أزمات و صراعات، لكن هذه المتغيرات تبقى خفية و توظف المتغير اللغوي من أجل كسب دعم الرأي العام.

Résumé :

Cette étude vise à comprendre et expliquer dans quelle mesure influence le facteur linguistique la vie politique et la fomentation des conflits entre les communautés dans les Etats multiculturels. Et le cas belge est considéré le model parfait pour examiner cette hypothèse.

La Belgique est un Etat multiculturel, dont conflit linguistique a accompagné la vie politique depuis l'indépendance a nos jours. Ce conflit a évolué durant plusieurs décennies et a connu plusieurs étapes, commençant par la réclamation des lois destinées à la protection des langues dominées -précisément par le néerlandais-, passant par la délimitation des communautés linguistiques. Et en fin la réclamation d'une scission par le coté flamand.

L'étude a pour objet de cerner l'impact considérable du conflit linguistique belge sur la vie politique nationale. Provoquant la disparition des partis politiques nationaux, et imposant le fédéralisme comme mode de gouvernance, tout en menaçant l'avenir de l'Etat. Comme elle (l'étude) essaye de projeter les prévisibles retombées du dit conflit sur l'Europe. A savoir, la présence d'une crainte persistante d'une contagion chez les Etats voisins qui souffrent d'un communautarisme similaire. Ou bien, la possibilité d'une probable remis-en-cause du processus d'intégration européenne.

Malgré que la langue reste un facteur déterminant dans la prolifération des conflits communautaires en Belgique, d'autres facteurs, économiques et politiques, restent, eux aussi, déterminants et responsables de troubles dont souffre cet Etat. Ces facteurs restent latents, et instrumentalisent la langue pour obtenir le soutien de l'opinion publique.

Abstract:

This study attempts to understand and interpret the impact of linguistic factor on the political life, and its role in fueling conflict between groups in the multi-cultural states. The case of Belgium can be taken as the best model to test the validity of the hypothesis of this study.

Belgium is one of the multi-cultural countries, and its political life has been characterized by the linguistic conflict since its independence to nowadays. This conflict has evolved in time and levels, from the claim to create a protectionist laws for languages - Dutch in particular -, passing through the identification of linguistic groups, ending by the Flemish Party demand for secession.

The study aims to identify the major political repercussions of the linguistic conflict on Belgium, which led to the demise of the national political parties, and the transition from the unitary state to the federal state, where the sub-national entities play bigger roles on the benefit of state. It also seeks to discover the possible projections of this conflict on Europe, both on secession demands in the neighboring countries that witness internal linguistic and ethnic divisions, and on the integral European project.

Although the language remains a key variable in fueling conflicts in Belgium, but there are other variables such as the economic and the political ones who play their part in the crisis and conflicts, and at the same time they hide behind the cultural variable to gain the support of the public opinion.

مقدمة

مقدمة:

في الوقت الذي يخطو فيه العالم نحو "الوحدة" بكل أنواعها، كما يحدث في حالة الاتحاد الأوروبي وكذلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية القائمة على أساس المصالح المشتركة والتجارة الحرة. نجد على خط مواز اتجاها آخر يرنو إلى " الانفصال" القائم على أسباب ودوافع سياسية أو عرقية أو دينية و التي كان آخرها نموذج انفصال كوسوفو والذي أثار شهية حالات مماثلة في أنحاء مختلفة تجددت آمالها في السعي نحو الانفصال.

وقد جاء هذه الاستقلال ليثير تساؤلات حول حقوق الأقليات العرقية في العالم ومدي تأثير تعميم نموذج كوسوفو على الاستقرار الدولي في إثارة حركات انفصالية لدى الأقليات المختلفة في دول العالم، باعتباره خطوة مشجعة للحركات الانفصالية في عدة دول أخرى، مما يشير إلى بروز حدود جديدة لدول قائمة على الهويات والنزعات العرقية.

يعرف عن الدول المتعددة ثقافيا و لغويا كثرة الاضطرابات و الصراعات. و يذهب الباحثين المتخصصين إلى ربطها بطبيعة تركيبة هذه الدول، وعدم المساواة بين اللغات المستعملة فيها، وهيمنة لغة واحدة فقط، عملا بمنطق "لغة واحدة لأمة واحدة". تمثل اليوم اللغة مرجعية تنافس المرجعيات التي جاء بها مفهوم الدولة-الأمة للكثير من المجموعات و حتى الشعوب، و هذا الوضع ينطبق بشكل كبير على المجتمعات الأوربية. وتعتبر بلجيكا من الأمثلة الأكثر بروزا في أوربا، خاصة و أن الصراع اللغوي فيها له امتداد كبير في التاريخ، كما أن بلجيكا فريدة من نوعها من حيث القوانين و التشريعات التي تنظم القضية اللغوية.

منذ أكثر من قرن من الزمن و القضية اللغوية في بلجيكا أخذت اهتمام الساسة و عادة ما كانت بؤرة الصراعات الفئوية بين المجموعات اللغوية، و أدى هذا الصراع المتجذر إلى ظهور مجموعة كبيرة من التشريعات و القوانين المعقدة و حتى الإصلاحات الدستورية التي من شأنها تخفيف حدة الصراع بين المجموعات اللغوية، و خلق نوع من التوازن بينها. لكن ما تعيشه بلجيكا حاليا من أزمة سياسية حادة منذ الانتخابات التشريعية الفيدرالية في جوان 2010، و بعد فوز حزب **التحالف الفلمنكي الجديد** ذي الاتجاه

الانفصالي، زاد من طرح الأفكار الانفصالية، حتى ساد الخوف من أن التقسيم بات أقرب من أي وقت مضى

مر الصراع اللغوي في بلجيكا بعدة مراحل، بداية بمطالبة الحركة الفلمنكية بقوانين حمائية للغتهم و ترسيمها، ثم رسم الحدود اللغوية بين المجموعات اللغوية، و أخيرا تطبيق النظام الفيدرالي و التنازل عن نظام الدولة الموحدة، و مازال يتطور هذا الصراع بصورة أكثر راديكالية، ما قد يهدد مستقبلا وحدة بلجيكا و يكون السبب في انقسامها.

إلى جانب المتغير اللغوي، توجد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية، تأجج الصراعات الفئوية في بلجيكا. و يذهب البعض إلى أن ما يوصف "بالصراع اللغوي" ما هو إلا تزييف للصراعات الحقيقية ذات الطابع الاقتصادي و السياسي. لكن بعيدا عن كل ما يذكر من رهانات للصراعات الفئوية في بلجيكا، نجد أن المتغير اللغوي شديد البروز، كما أنه رافق مسار تطور الصراعات منذ البداية- إن لم نحمله مسؤولية إذكائها-.

تعد انعكاسات الصراع اللغوي في بلجيكا، في كل مرحلة من مراحله، كبيرة. فعلى المستوى الوطني، أدى إلى أزمات سياسية متعددة، و مراجعات دستورية مستمرة. كما غير من وجه الخريطة السياسية لبلجيكا. أما على المستوى الأوربي، فرغم أن الوقت مازال مبكرا لقراءة هذه الانعكاسات، إلا أن هناك مؤشرات تدل بأن تداعيات هذا الصراع ستكون كارثية بالنسبة لدول الجوار التي تعرف انقسامات فئوية، و بالنسبة للاتحاد الأوربي بصفته مشروعا تكامليا.

الفصل الأول

الإطار المنـهجي و المفـاهيمي

الإطار المنهجي و المفاهيمي

الإشكالية:

إن طبيعة الصراع في الفترة المعاصرة تغيرت من صراعات ما بين الدول إلى صراعات داخل الدولة. و اللغة تعتبر متغيرا دائم الظهور في الصراعات الجديدة، و على سبيل المثال لا الحصر، تلك الصراعات الفئوية في الإتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، إندونيسيا، السودان...الخ.

يبرز المتغير اللغوي في صراعات "العالم الجديد" كعامل محدد بسبب تراجع المتغيرات الأخرى التقليدية كالدين و الإيديولوجيا، التي كانت مصدر الصراع في السابق. و كذا تحفيز معطيات العولمة لفكرة الجهات و الكيانات التحت-وطنية. لهذا تبينت لنا الحاجة في التحكم في هذا المعطى الثقافي، الذي يعرف مكانة جد مهمة في هذا "العالم الجديد".

تعتبر القضية اللغوية في بلجيكا من القضايا الأكثر تداولا في بلجيكا، عند النخب السياسية و الصحافة. و طالما اعتبرت هذه الأخيرة بأن العامل اللغوي هو المسئول عما يحدث من أزمات و صراعات بين المجموعات. ا.

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- تحديد الدور الذي تلعبه اللغة في تأجيج الصراعات التي تعرفها المجتمعات المتعددة ثقافيا و بالتحديد بلجيكا.،
- كشف العلاقة الموجودة بين المتغير اللغوي و المتغيرات المؤثرة الأخرى كالسياسية و الاقتصادية.،
- معرفة مدى تأثير الصراع اللغوي في بلجيكا على الحياة السياسية و الإسقاطات الإستراتيجية لهذا الصراع على أوربا. و ذلك على مستويين (على مستوى دول الجوار، و على مستوى الإتحاد الأوربي).،
- اختبار مجموعة من الفرضيات التي من شانها أن تربط بين المتغير اللغوي في بلجيكا بمجموعة من المتغيرات المهمة كالتقدم الاقتصادي، الوزن السياسي، المتغير الديمغرافي و أخيرا المعطيات الجديدة للعولمة.

هناك الكثير من الدراسات التي كتبت في هذا الموضوع، منها:

- كتاب ل **(***E. Witte et H.V. Velthoven1999***.)** يعالج القضية اللغوية في بلجيكا من جانبها التاريخي، و يذكر كيفية تطور هذه القضية منذ أن ظهرت المطالب الفلمنكية حول الحقوق اللغوية الفردية و الجماعية. و كذلك التحليل القانوني لمختلف السياسات اللغوية التي اعتمدتها بلجيكا منذ الاستقلال، لكن الكتاب لم يدرس الرهانات الأخرى، السياسية و الاقتصادية، التي يمكن من خلالها فهم الصراعات الفئوية في بلجيكا.
- كتاب (Michel de Coster, 2007) الذي يعالج رهانات الصراع اللغوي في بلجيكا، حيث عالج القضية اللغوية في بلجيكا بمقاربة سوسيو-لغوية، و بعد ذلك، حاول أن يبين الرهانات الخفية للصراعات الفئوية التي تتمثل في الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية. الشيء الذي أغفله هو عدم دراسة التأثيرات التي يمكن أن تخلفها هذه الصراعات الفئوية، و هذا ما سنحاول دراسته، و من خلال البحث عن الآثار السياسية لهذا الصراع و إسقاطاته الإستراتيجية على أوربا.
- مقال ل H. Capron الصادر في (Reflets et perspectives de la vie économique, 1 2007) الذي يتناول موضوع التحويلات المالية في النظام الفيدرالي البلجيكي، و الذي يحلل قضية التحويلات المالية من الشمال نحو الجنوب البلجيكي، و يخلص هذا الباحث إلى نفي مسؤولية العامل اللغوي في تأجيج الصراعات اللغوية في بلجيكا، كما يخلص إلى فكرة أن النخب السياسية تدفع العامل اللغوي إلى الأمام لجذب الرأي العام فقط أما الرهانات الحقيقية فهي سياسية و اقتصادية، لكن ما يؤخذ عليه هذا المقال، الذي ينفي وجود أي تأثير للمتغير اللغوي في الحياة السياسية في بلجيكا، أنه لم يدرس الظاهرة في عمقها التاريخي، و لهذا فسنحاول في مذكرتنا العودة إلى العمق التاريخي للقضية اللغوية في بلجيكا.
- مقال ل (Marco Martiniello1998) الصادر عن مجلة " les Cahier de CERI " للعدد رقم 20 الذي يتكلم عن تسييس الثقافات في بلجيكا، خاصة و أن الكاتب يفسر كيفية تطور القوميات ، الفلمنكية و الوالونية، داخل الدولة البلجيكية، و التي يمكن أن تهدد وجود بلجيكا في المستقبل، و يربط في كل مرة هذه الديناميكية بالعامل اللغوي، رغم وجود عوامل أخرى ، اقتصادية، سياسية و اجتماعية، أغفلها الكاتب، فالجديد فيما سنحاول البحث عنه هو الرهانات، غير لغوية، التي من شأنها تأجيج الضراعات في بلجيكا.

مشكل البحث الذي سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عنه هو التعرف على الدور الذي يلعبه العامل اللغوي في الحياة السياسية في بلجيكا، التي تتسم بالصراعات الفئوية بين المجموعات اللغوية، و ذلك بمقارنة الأدوار التي تلعبها المتغيرات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية في هذه الصراعات، و كذا الآثار التي يمكن أن تنجم عن تلك الصراعات سواء على بلجيكا، الدول المجاورة و الإتحاد الأوربي ارتأينا وضع السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن للعامل اللغوي أن يكون محددا لتأجيج الصراعات في بلجيكا؟

من هذا السؤال الرئيسي، يمكن لنا وضع أسئلة فرعية من شأنها أن توجه بحثنا بطريقة أكثر دقة و تتمثل فيما يلي:

- ما هي الجذور التاريخية للصراع اللغوي في بلجيكا ؟
- كيف تطور الصراع اللغوي في بلجيكا؟ و ما هي ديناميكية تطوره؟
- هل يمكن الحديث عن صراع متعدد الأبعاد في بلجيكا ؟
- هل يمكن الحديث عن خطر انتقال عدوى الصراع اللغوي البلجيكي إلى دول الجوار؟
- ما هي الإسقاطات الإستراتيجية للصراع اللغوي في بلجيكا على الإتحاد الأوربي؟

تكون الغاية من هذه الدراسة، تحديد مدي تأثير العوامل الثقافية في الحياة السياسية للدول. كما يمكن لها أن تشكل خطر استراتيجي على الدولة، أو أكثر من ذلك، على التكاملات الاقتصادية الجهوية. و بما أن الجزائر تعد دولة متعددة ثقافيا، فإنه من الواجب البحث عن استراتيجيات يمكن أن تحقق في نفس الوقت التعايش بين مختلف المكونات اللغوية و الثقافية في إطار الدولة الواحدة، لكن بتفادي إقصاء أي طرف من الأطراف، (و سيكون موضوع اللغة في الجزائر مشروع مستقبلي في الدكتوراه).

2 - الفرضيات.

يمكن لنا أن نضع بعض الفرضيات التي من شأنها أن توجه بحثنا هذا، للإجابة في الأخير على مشكل البحث المطروح، و هي كالآتي:

- تحسن الحالة السوسيو- اقتصادية للمجموعة اللغوية ذات الوضع المتخلف، يؤدي إلى المطالبة بمكانة سياسية أكبر لهذه اللغة.
- المصالح الاقتصادية للمجوعات اللغوية وراء تصعيد الصراعات الفئوية.
- تزايد شدة الصراعات الفئوية في بلجيكا يعد خطر على دول الجوار و الإتحاد الأوربي.

3 - أسلوب جمع البيانات و المناهج و الإقترابات المستخدمة.

أ- أسلوب جمع البيانات:

الإشكالية التي نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه، تعد إشكالية استقرائية، لهذا سنسعى فقط إلى فهم الصراع اللغوي في بلجيكا و كذلك فهم مدى تـأثير العامل اللغوي في الحياة السياسية لبلجيكا. و النتائج التي سنخرج بها في الأخير لا يسعنا تعميمها، و إنما ستخص فقط الحالة البلجيكية. لهذا ارتأينا أن نتبع تقنيات المقاربة الكيفية و التي تتمثل في:

- *التحليل الوثائقي:* و هي تقنية تتمثل في البحث عن الوثائق ذات العلاقة بالموضوع، كالكتب، القوانين، الدراسات الأكاديمية، الخطابات السياسية، برامج الأحزاب السياسية و المقالات العلمية و الصحفية.
- *المقابلات:* قمنا ببعض المقابلات مع بعض الشخصيات ذات العلاقة بالموضوع، كبعض المسئولين بالطاقم الدبلوماسي بالمديرية العامة لأوربا بوزارة الشؤون الخارجية، و بعص المقابلات للساسة البلجيكيين تحصلنا عليها من شبكة الأنترنيت.

ب- المناهج:

- ✓ *المنهج التاريخي:* إن دراسة الأزمات و الصراعات و خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الثقافية و اللغوية، تستوجب على الباحث العودة إلى القاعدة التاريخية و الأسباب و الظروف التي لها علاقة

مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع. كما أن لكل صراع ديناميكية. و الوسيلة الوحيدة لفهمها هي استخدام هذا المنهج، و فهم الديناميكية أساسي لفهم الحاضر و الاستشراف بالمستقبل.

- ✓ *منهج دراسة الحالة:* لغرض جعل دراستنا أكثر صلة بالواقع و نابعة منه ارتأينا ربطها بواقع الحياة السياسية لبلجيكا. و ذلك بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، و معرفة مختلف المراحل التي مر بها الصراع اللغوي في بلجيكا. بهدف التعرف على أثر المتغير اللغوي في هذه الصراعات و التحولات التي شهدتها الدولة محل الدراسة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ت- المقاربات:

- ✓ *المقاربة القيمية:* بما أن الصراع في بلجيكا قيمي- بحكم أن اللغة تعتبر قيمة- استوجب الأمر استخدام هذه المقاربة التي تفسر الصراع من منظور قيمي، و أن بؤرة الصراع تتمثل في الاختلاف الهوياتي و الثقافي الموجود بين مكونات الدولة. و نلاحظ أن الصراع في بلجيكا لغوي، و أطرافه يتمثلون في المجموعات اللغوية. لهذا حكمنا أن هذه المقاربة ستساعدنا بشكل كبير في فهم الصراع في بلجيكا.
- ✓ *المقاربة الاجتماعية:* نقوم باستخدام المقاربة الاجتماعية لتفادي القصور الذي يمكن أن يكتنف دراستنا، و ذلك لاكتشاف المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالصراعات الفئوية في بلجيكا. المقاربة الاجتماعية تسمح لنا بفهم الرهانات الاقتصادية و السياسية التي تقف وراء المتغير اللغوي، و فهم الأبعاد الحقيقية للصراع.

4- توضيح المفاهيم و المصطلحات

- **اللغة:**

اللغة أداة بيان ووسيلة للتواصل ومعبر للحضارات ووعاء للثقافات، واللغة أيضا كائن اجتماعي ينمو ويتطور بنمو مجتمعه وتقدمه، ويتفاعل أبناء ذلك المجتمع مع عقل لغتهم وفلسفتها.[1]

اللغة هي أهم عنصر من عناصر الثقافة. و حسب **بابا كاي نداي** فإن" *الثقافة هي اللغة قبل أن تكون أي شيء آخر*".[1] فثقافة أي أمة أو جماعة ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط لغتها، فهذه الأخيرة تعكس

[1]- طه جابر العلواني، **الانقسامات الطائفية وآثارها المستقبلية** - أنظر:
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=3770 consulté le 18/10/2011

عادة نشاطات الطائفة التي تستخدمها. لذلك يرى **مالينوفسكي** أن اللغة هي المدخل إلى الثقافة وبأنها تمثل أهم ظواهرها. وحسب **جورج كراني** فإن اللغة من حيث كونها لسانا هي *" ظاهرة اجتماعية شاملة تعبر عن الروابط الموجودة بين الأفراد و عن العالم الذي تنسب إليهم خبرتهم، ذلك العالم الممثل بواسطة الرموز اللغوية والذي أطلق عليه اسم الثقافة أو الحضارة"* [2]

ويضيف **كراني** بأن اللغة هي العامل الأمثل للانسجام و التعاون الاجتماعيين. لذلك يرى **جون لوتز** بأنها *" الرابط الذي يكون المجتمع"* [3]. وهذا ما *يجعل " التمييز بين جماعة وأخرى يؤسس غالبا على الأقل من الناحية الظاهرية على اللغة .* [4] "و يقول **فيخته** في كتابه "نداء إلى الأمة الألمانية : *" إن اللغة هي رمز وجود الأمة، وبقدر أصالة اللغة و المحافظة على اللغة الأصلية أو فقدانها تكون المجموعة البشرية أمة و شعبا أصيلا أو مجرد أشتات فحسب"* [5]. و يضيف هذا الفيلسوف الألماني بأن *" لغة أمة من الأمم هي قوتها الطبيعية" .* [6]

اللغة من العناصر الأكثر إيغالا في الزمن و دواما عبر التاريخ، ولذلك فإن التواصل الثقافي عبر الأجيال يتم أساسا بواسطة اللغة. فاللغة إذن أداة رئيسية لربط المجموعة البشرية بأجدادها وأسلافها وبماضيها عامة.

---

[1]- P. G. N'daye, « Le Développement Culturel », In, **Le Développement Culturel En Afrique, Expériences Régionales**, unesco, p25.

[2] -, Georges Granai, problèmes de la sociologie du langage, in. Traité de sociologie, tome 2, P.U.F., Paris, 1963, p. 263

[3]- جون لوتز، **"الرموز تخلق الإنسان"**، ترجمة عبد الهادي المحتار، مجموعة كتاب، " آفاق المعرفة"، دار مكتبة الحياة: بيروت، ص 294.

[4]- ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة: 1973،ص 107.

[5]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **الدين، اللغة و التربية عند فيخته**، مجلة الأصالة، مارس 1971، ص 106

[6]- **نفس المرجع**

- **السياسة اللغوية:**

يقصد بها مجموعة من ومبادئ القوانين والمؤسسات والأنظمة والممارسات، واعتمدت على مر الزمن، التي توجه وتدعم العمل الحكومي. بالنسبة **لهنري لبوير**، *" في كثير من الأحيان يستخدم مصطلح السياسة اللغوية في اتصال مع مصطلح التخطيط اللغوي و يعني هذا الأخير الانتقال إلى الفعل القانوني، وتحقيق على مستوى المؤسسات (الوطنية أو الإقليمية أو الدولية) مع الأخذ في الاعتبار الاختيارات و والآفاق التي وضعتها السياسة اللغوية "*[1].في الدول الغربية الحديثة، ولد من انتشار الرأسمالية الصناعية والمالية في القرن التاسع عشر، التجانس اللغوي الذي في الواقع يعزز الولاء للدولة. و بعبارة أخرى، الدولة يكون فيها التواصل أحسن باستخدام لغة واحدة ، على الرغم من أن عوامل أخرى مثل التاريخ والدين المشترك وغيرها لعبت دورا أساسي في هذه العملية .وبالتالي السياسة اللغوية جزءا لا يتجزأ من عملية تشكيل الأمة و هذا بالنسبة لجميع البلدان الغربية[2].

- **الفئوية اللغوية: communautarisme linguistique**

الفئوية تنبع من التعددية سواء كانت ثقافية، دينية، لغوية، عرقية أو غيرها. فالفئوية تتصور الدولة كإطار ليس فقط بالنسبة للأفراد ولكن للمجموعات كذلك (الأسر والجماعات العرقية، الطوائف الدينية أو مجموعات أخرى). المواطنة هي الهوية المشتركة، ولكن أقوى مشاعر التضامن تولد داخل هذه المجموعات و الأفراد يحسون بالانتماء إلى الجماعة أكثر منه من الانتماء إلى الدولة. كما أن الفئوية تقلص من ولاء الفرد للدولة و بهذا فهي عكس المواطنة الجمهورية، لأن المواطنة تدمج وتجمع المواطنين في مشروع جماعي. الفئوية تقسم، تعارض و تثير النزاع، وتؤدي إلى العنصرية والإقصاء[3].

---

[1] H. Boyer., **Sociolinguistiques, Territoires et objets**, Delachaux et Niestlé, Paris: 1996, p23

[2] E. Witte et H. V. Velthoven., **op.cit**. p 15.

[3] Laurent Bouvet, **communautarisme en Europe,** voir sur internet :

www.thucydide.com consulté le 19/12/2011.

- **مفهوم الهوية:**

لا يعتبر مفهوم «الهوية»كياناً أو معطى يجد طريقه إلى النور دفعة واحدة، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع. إنها حقيقة تنمو وتولد، وتتكون وتتغاير، وتحمل بذور استمرارها وإفنائها، وقد تذبل وتشيخ، وربما تعرضت للموت كما تتعرض للأزمات الوجودية والاستلاب.

الهويةالثقافية وِفْق ما سبق هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية واللغة والتراكم المعرفي وإنتاجيات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم والتقاليد والعادات والأخلاق والتاريخ والوجدان، ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقوّمات التي تتمايز في ظلها الأمم والمجتمعات."وليست هذه العناصر ثابتة ، بل متحرّكة ومتطورة باعتبارها مشروعا آنيا ومستقبليا يواكب مستجدّات العصر ؛ وهي قابلة للتأثير والتأثر. كما يوجد قدْرٌ كبيرٌ من الثقافة إنساني مشترك نتيجة التواصل والتفاعل بين ثقافات الأمم المختلفة ، يوجد قدْرٌ خاصٌّ يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات. [1] والواقع أن مسألة ثبوت الهوية أو تغيرها قد طرحت على محك المساءلة والنقاش ، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمرا ثابتا كما ذهب إلى ذلك المفكر المغربي محمد عابد الجابري، بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات . كما يرتبط بالصراع على السلطة ، وهي الصراعات التي تشحذها هي نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات[2]

- **الصراع اللغوي**

اللغة كائن حي ، يطرأ عليها ما يطرأ على الكائنات الحية من ولادة إلى قوة ثم ضعف ، واللغة كائن حي ليس منعزلا عن الناس بل حي كائن اجتماعي يتغذى بالمجتمع والمجتمع لا يقوم إلا بها، وقد يقدر أن تقوم لغتان في مجتمع فتتأثر كل واحدة منها بالأخرى ويحدث ما يسمى بالصراع اللغوي الذي على أثره تكون هناك لغة منتصرة ولغة مغلوبة وليس شرطاً على كل حال ، بل قد تعيش اللغتان كلتهما جنباً إلى

---

[1]- تركي الحمد، **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي: بيروت، 2001.

[2]- محمد عابد الجابري : **" الهوية العربية : من صحيفة النبي إلى تفكك الخلافة "** ، أنظر:
www.aljabriabed.net.maj27 2008 /07/ 13 ، تمت زيارة الموقع في

جنب ولكن هذا لا يمنع من الاحتكاك والتأثر ، وحتى في اللغة المنتصرة لا تسلم من تأثيرات اللغة المغلوبة لابد وأن تنفذ إليها كثيراً من ألفاظ وتراكيب وصور اللغة المغلوبة .

هناك عدة عوامل ذكرها العلماء تتحكم في نتيجة الصراع اللغوي فمن ذلك الصراع اللغوي الناتج عن الحرب ، فإذا حدث غزو من شعب ضد شعب آخر ، وكان الشعب الغازي يتحدث لغة غير لغة أصحاب البلاد ، فإنه يبدأ مع مرور الوقت صراع بين اللغتين ، وليس من الضروري أن ينتهي هذا الصراع على غرار نتيجة المعركة الحربية ، فقد يكون الشعب المغلوب أصلب عوداً في تمسكه بلغته ، وقد يكون ضعيفاً مستسلماً ولا بد من أحد احتمالين .

- إما أن تنتصر إحدى اللغتين على الأخرى، وتصبح هي اللغة السائدة بين الجميع.

-وإما أن تستويا في القوة، فلا تتمكن إحداهما من هزيمة الأخرى فتتعايشان معاً.

ويتحكم في هذه النتيجة أحد عاملين، أو هما معاً: التقدم الحضاري و التفوق العددي.

فإذا تساوي الشعبان في الناحية الحضارية، بأن كانا متخلفين، فإن نتيجة الصراع سوف تعتمد على كثرة العدد لأن العدد القليل سوف يغرق وسط طوفان بشري.

- **رهانات الصراع**

يقصد بالرهان تلك القيم أو الأشياء التي يفوز بها أحد اللاعبين في لعبة معينة.[1] أما الرهان الموجود في الصراع فيتمثل في تلك القيم، المصالح و الامتيازات التي يتحصل عليها أحد أطراف الصراع و لا تحصل عليها الأطراف الأخرى. كما توجد رهانات ظاهرة و أخرى خفية. و ليس شرط أن تكون الرهانات من نفس طبيعة الصراع، ففي حالة الصراعات اللغوية، يمكن أن نجد رهانات اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

[1] dictionnaire Larous.

- **الأمة**

"الأمة هي مجموعة بشرية واعية لتشكيل مجموعة، وتقاسم ثقافة مشتركة، تتواجد على إقليم واضح الحدود، ولها ماض مشترك ومشروع مشترك للمستقبل وتدعي الحق في حكم نفسها بنفسها".[1]

هناك مفكرين ينفون أن مفهوم الأمة أو الشعب هي مجموعة طبيعية من الأفراد مرتكزة على مجموعة من العوامل كالأصل، التاريخ المشترك، الدين و اللغة، و إنما يرون أن الأمة أو الشعب عبارة عن بناء إيديولوجي يساهم في بنائه مجموعة من الفواعل و ينشر هذا البناء عبر مختلف قنوات الاتصال السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي و حتى الرمزي، من أجل الوصول إلى إجماع ثقافي و الشعور بالانتماء الوطني.

لكن الأمة ليست مثالية الخيال، و إنما مزاج بين الأيديولوجية و الدولة القومية، التي تنطلق من مبدأ أن السلطة ذات السيادة يقيم في الدولة و أن الشعب و الأمة يحتويان الدولة. و الممارسات السياسية في الدولة القومية يعبر عنها من خلال الأفعال الملموسة للأفراد، والقانون هو الذي يربط بين الشعب و الإديولوجيا. سياسة تكوين الأمة تتجسد في الحياة اليومية من خلال اللغة والثقافة، والتعليم، والمعابد، وسائل الإعلام وغيرها. كل هذه الإجراءات الملموسة يكون لها الأثر العملي على حياة الناس ، و كذلك، بمرور الوقت، سوف تستقر الجماعات في هذه الدولة القومية التي تمثل لها الجانب القومي أو الوطني ، إلى حد ما، والإطار الذي تنشط فيه، وكذلك الإطار الذي سيتم التعاطي معه من قبل الآخرين بصفته إطار مستقل.

مفهوم الهوية الوطنية ليس مجردا، و ليست مفهوم جامد بل معطى اجتماعي، غير مستقر ومتغير جنبا إلى جنب مع مشاعر جماعية أخرى .إن عملية تحديد الهوية تتأثر بحالات ظرفية معينة

---

[1] M. Guibernau., **Nations Without States: Political Communities in a Global Age,** Blackwell: U.K, 1999, p. 14

تخص الجماعة التي تنتمي إليها. و تكوين الأمة، في الواقع، مرتبط بمسار الاندماج الاجتماعي. [1] و تعد اللغة من الأنماط التي تساهم في شرعنة (légitimation) مسار تكوين الأمة، وتلعب اللغة دورا محوريا في أي عملية تشكيل الأمة.

- **الدولة:**

الدولة عند **ماكس فيبر** هي *"الهيكل الذي يحتكر استخدام العنف المشروع ضمن منطقة جغرافية* محددة مع وجود حكومة*"* [2]. كما ينظر إلى الدولة على *"أنها تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بصفة دائمة، وتجمع بين أفرادها روابط تاريخية وجغرافية وثقافية مشتركة"*. ولذلك لا يمكن الحديث عن الدولة في مجال ترابي معين إلا إذا كانت السلطة فيها مؤسساتية وقانونية، وأيضا مستمرة ودائمة لا تحتمل الفراغ.

يقترن اسم الدولة بمجموع الأجهزة المكلفة بتدبير الشأن العام للمجتمع. هكذا تمارس الدولة سلطتها بالاستناد إلى مجموعة من القوانين والتشريعات السياسية التي تروم تحقيق الأمن والحرية والتعايش السلمي.[3]

- **الدولة- الأمة:**

القومية هي عبارة عن تحريك الوجدان والوعي بالهوية بعد أن تترسخ فكرة الأمة وما يرتبط بها من مشاعر في ضمائر الناس. فالقومية هي أكثر من مجرد نظرية تربط المواطن الفرد بالأمة التي ولد فيها، فهي تعطي الإنسان شعوراً بالهوية والاعتراف بها.

---

[1] E. Witte et H. V. Velthoven., **Langue et politique: La situation en Belgique dans une perspective historique,** Vub University Press: Bruxelles, 1999, p9

[2] B. Delaunay**, L'indispensable du droit constitutionnel**, Studyrama, Paris: 2004, p 21.

[3] www.lemondepolitique.fr/cours/droit.../**etat**/**definition**.html vu le 22/11/2011

فالعالم متألف من مجموعة متعددة من الأمم، تتفاعل فيما بينها، و لكل أمة ثقافتها الخاصة القائمة على نسبٍ وتاريخٍ مشترك، وتحتاج كل أمة إلى دولتها السيادية التي تعبر من خلالها عن ثقافتها ، و تتمتع كل الأمم بالحق المطلق في أرضها، حيث لا بد لكل إنسانٍ فردٍ أن ينتمي إلى أمة وأن يدين بالولاء لها. ومن هذا التحديد نستخلص المبدأ العام للقومية، الذي يعتبر أن ميدانه الرئيسي في العمل السياسي هو في الدولة- الأمة.[1]

[1] خلاصة حول الأمة والقومية،كما وردت في كتاب **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر** : ترجمة: عبد السلام رضوان- اسحاق عبيد، تأليف: بيتر تيلور- كولن فلنت، عالم المعرفة- عدد283- تموز 2002، أنظر:
http://www.beirutcenter.info/Default.asp?ContentID=589&menuID=89
تمت زيارة الموقع في 2011/12/07

الفصل الثاني:

مقاربات و واقع الصراعات اللغوية في العالم

تمهيد:

تعددت النظريات و المقاربات التي تدرس الصراعات اللغوية و الإثنية، فلهذا ارتأينا إلى ذكر بعض، ليس كل، المقاربات و النظريات التي يمكن من خلالها فهم و تفسير هذا النوع من الصراعات (المبحث الأول).

ثم سنحاول إظهار دور اللغة في تكوين الدول عبر التاريخ، من خلال أمثلة، خاصة في أوربا. كما سنحاول كذلك تحديد مكانة المتغير اللغوي، في "عالمنا الجديد" الذي يوصف بعالم ما بعد الحداثة، و الذي يعرف بروز كيانات تحت قومية تنافس الدولة في صلاحياتها. و هنا اللغة تظهر كعامل يساعد على تشتت هذه الدول (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مقاربات دراسة الصراعات اللغوية:

المطلب الأول: المقاربة القيمية :

تدرس هذه المقاربة الصراعات التي ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية ، وذلك لعدم توافقها أو لعدم التوافق بينها. و لما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم ، تشرح ما هو جيد أو سيئ ، صواب أو خطأ ، عادل أو ظالم، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة . بينما الصراعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى إتباع نظام قيمي محدد لا يسمح بالاختلافات العقائدية[1] .

من هنا ، فإن لصراعات القيم أهمية تجعلها من أهم صراعات القرن العشرين، كما أنها استحوذت على قدر كبير من اهتمامات الدارسين في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية وذلك بهدف الربط بين حجم الصراع والسلوك المرتبط بحل الصراع. وفى هذا الصدد ، فإن فك أو حل الارتباط بين القيم والمصالح، والعمل المشترك على اكتشاف الاختلافات القيمية، والأيدلوجية، والتركيز على إيجاد، واستخدام الصيغ التوفيقية والحلول الوسط تعد من أهم سبل حل الصراعات القيمية.

المطلب الثاني: المقاربة الإجتماعية.

يعد المدخل الاجتماعي أحد أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء. وبينما اتجه هذا المدخل في مراحله الأولى إلى الاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي – ماركس وانجلز-، أو على نظريات التطور الاجتماعي - داروين وأنصاره-، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – ماكس فيبر- ، فإن نطاق الاهتمام في هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها المتعددة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الإثنية، والأيديولوجية، والثقافة بوجه عام.

---

[1] Mohammad Abu Nimr.**, Conflict Resolution**, National Center for Middle East Studies: Cairo,1994. PP. 2-3.

وفيما يتعلق بالإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعي إنما تقوم على الاعتراف بالدور المحوري الذي يلعبه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي. ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدركات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى "الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك والصراع الاجتماعي حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذي يسهم بدوره في تبنى الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم[1]

إضافة إلى الإدراك، فإن المدخل الاجتماعي يوجه النظر أيضا إلى حقيقة أن أسباب الصراع الاجتماعي عادة ما توجد في مصادر متعددة، وبصفة خاصة في إطار عضوية الجماعات العرقية، الطبقات الاجتماعية، الفرق والجماعات الدينية، وغيرها من الجماعات المشابهة، وعلى ضوء وجود قنوات عادلة لتوزيع وتوصيل الموارد بكافة أنواعها: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية أو أي موارد أخرى يمكن أن توجد في المجتمع، أو تكون مرغوبة من قبل الغالبية في المجتمع[2].

أما فيما يتعلق بالقيم فإن الصراع الاجتماعي يمكن تعريفه بأنه" *نضال أو كفاح حول القيم، أو المطالب المتعلقة بالوضع أو المكانة، أو القوة، أو الموارد النادرة، والتي يكون هدف الأطراف المتصارعة فيها ممتدا إلى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، إضافة إلى كسب، وتحقيق القيم المرغوبة*"[3] .

---

[1] Robert j. Robinson, " **The Conflict Competent Organization: A Research Agenda for Emerging Organizational Challenges,**" in Roderick M. Kramer& David M. Messick (eds.)" Negotiations as Social Processes", Thousands oaks, London,& New Delhi: Sage Publiations, 1995, 186-207, p.188.

[2] Lewis A. Coser, **"Conflict: Socail Aspects ",** in IESS, 1968, 232-236, p. 232 et p. 233.

[3] Dennis J. Sandole **"Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution : Coherence or Confusion?" in " Conflict Resolution: Theory and Practice.."**

إضافة إلى ما سبق، - فإن البعد الأنثربولوجي - وبما يمثله من تطور وتفاعلات بين الأجناس والأعراق البشرية- إنما يشكل بدوره أحد الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعي، حيث يتم النظر إلى الصراع باعتباره "عملية اجتماعية معقدة متعددة الأبعاد، تنشط في محتويات عديدة مختلفة، وينتج عنها عديد من النتائج المتنوعة". وفى تفسيرها لهذه الرؤية، فإن **لورا نادر** ترى بأن الصراع والعدوان يشكلان جزءا هاما، من النموذج العام لتطور الكائنات الحية وقدرتها على التكيف بوجه عام ، والإنسان وقدرته على التكيف السلوكي وبجه خاص. من هنا، فإن الكاتبة ترى أنه ليس من الممكن إغفال البعد الأنثربولوجي في دراسة الصراع الاجتماعي فالإنسان، من جانب قد طور الثقافة والقدرة على تطويع رموزها، كما أن فهم الصراع ودراسته لا تحتاج لأن ترتبط بشكل دائم بالسلوك العدواني باعتبار أنه ليس نوعا سلوكيا في حد ذاته بقدر ما هو تعبير عن موقف ناتج عن عدم التوافق في المصالح أو القيم من جانب، وبالعديد من الخصائص والسمات المميزة لهذا الموقف من جانب آخر.

من هذه السمات ما يتعلق بعناصر الاجتماع أو الاتحاد Associative Aspects ، التناقض في نظام القيم، عناصر الإحباط والعدوانية، الأبنية والهياكل الوظيفية، آليات الاتصال، والسيطرة، والحل، وغيرها من الخصائص التي تميز موقفا صراعيا بذاته [1].

أما المتغير الأيديولوجي كأحد عناصر المدخل الاجتماعي لفهم وتحليل الصراعات، فإنه يشير إلى التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المترتبة عليه، والتي تجعل من تسوية أو حل الصراعات أمرا غاية في الصعوبة والتعقيد. فمن جانب، هناك التأثير الموضوعي للالتزام الأيديولوجي على أنواع الصراعات الأخرى خاصة صراعات المصالح والقيم باعتبار ما تمثله الأيديولوجيات عادة من رؤى محددة للغايات والوسائل، كما أن هناك أيضا بعض الأبعاد النفسية والذهنية والإدراكية المرتبطة

edited by Dennis J . Sandole and Hugo van der Merwe, in Manchester University Press , 1993, 3-24, pp.6-7 .

[1] Laura Nader ,"**Conflict: Anthorpological Aspects**" , in IESS, 1968. 236-242, pp236-237.

بالاختلافات الأيديولوجية، الأمر الذي يؤدى ولا شك إلى تعقيد الموقف الصراعي وصعوبة التوصل إلى حلول موضوعية في غياب الفهم الكامل لأبعاد الموقف الاجتماعي[1].

على ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أن المدخل الاجتماعي- وبما يتطلبه من دراسة للروافد الصراعية المتنوعة- إنما يجعل من الممكن ليس فقط إمكانية التوصل إلى رؤية شاملة ومتكاملة للظاهرة الصراعية في أبعادها المتنوعة، ومستوياتها المختلفة، بل أنه أيضا ييسر من سبل تحليل وحل هذه النوعية من الصراعات من خلال فك الارتباط بين مكوناتها أو متغيراتها المختلفة – القيمية والثقافية والأيديولوجية-، وبين المصلحة أو المصالح المتضمنة في الموقف الصراعي موضع الاهتمام أو الدراسة، ومن جانب آخر التخفيف من حدة الأوزان النسبية لمصادر الصراع –وقد تم التعرف عليها وتحديدها بدقة، هذا فضلا عن إدخال التغيرات الجوهرية والهامة على بيئة التسوية بما يجعل من الممكن خلق أو دعم مناخ التعاون والتفاهم بصدد التوصل للحل أو التسوية.

[1] Drukman Daniel , **An Analytical Research Agenda for conflict and conflict Resolution**", in Sandole and Merwe (eds).) 1993: 25-42,pp.28-29 .

المبحث الثاني: واقع الصراعات اللغوية في العالم

المطلب الأول: اللغة عامل محدد في تشكل الدول القومية

علماء اجتماع اللغة يصرون على أن عمليات هيكلية توجه السلوك اللغوي في شكل أو في آخر. الأسرة، المدرسة، الكنيسة، وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وتنوع المؤسسات التي هي على اتصال كبير بالأفراد، لها الأثر المحتمل على سلوك اختيار اللغة التي هي بالتالي مجموعة معقدة من العوامل الفردية والاجتماعية.[1]

وإذا ما نظرنا إلى التاريخ نلاحظ أن تكوين الأمم الحديثة في أوروبا رافقه في كل مرة تبلور لغة وطنية. ففي عصر النهضة الذي تعود إليه البدايات الأولى للشعور القومي الايطالي دعا **دانتي** و آخرون إلى رفع العامية إلى مصاف اللغة الوطنية. و في ألمانيا أدى انفصال **مارتن لوثر** عن كنيسة روما في القرن السادس عشر إلى ترجمة الإنجيل للمرة الأولى من اللاتينية إلى اللغة الألمانية، وفي فرنسا كان لتوسع النظام الملكي على حساب العنصر الإقطاعي أن أفضى إلى تحول الفرنسية من لغة لا يتجاوز نطاق استعمالها حدود ليل دي فرانس إلى لغة مشتركة، أي إلى لغة وطنية للأمة الفرنسية التي كانت في طور التكوين في ذلك الوقت .

في أوروبا ، في العصور الوسطى، بدأت تظهر قواعد النحو في الوقت الذي بدأت فيه محاولات لتوحيد الشعوب التي تعرف فيها الجماعات المكونة لها حروب فيما بينهما .في وقت لاحق في القرن التاسع عشر ، وقد ساهم شعار **"لغة واحدة ، شعب واحد ، أمة واحدة"**، في ترسيم الحدود الوطنية واندلاع الصراع في الدفاع أو الاستيلاء على الأقاليم و الأراضي، ومساعدة إنشاء "الوعي الوطني." [2]

---

[1] E. Witte et H. V. Velthoven**, op.cit**. p11

[2]- Charaudeau Patrick, **« Langue, discours et identité culturelle »,** *Ela. Études de linguistique appliquée.*, 2001/3 n° 123-124, p. 341-348. P. 342, voir sur internet:

و هذا الشعار ينطلق من فكرة أنه لا يمكن أن نعترف بالانتماء إلى هوية واحدة إلا بتوحيد لغة واحدة على جميع أفراد المجموعة. و هذه الفكرة دافعت عليها الدول بقوة من أجل تقوية التجانس الهوياتي بين الاختلافات و اللغات المحلية و الجهوية. وتستند هذه الرمزية لهوية المجتمع من خلال لغتها على مفاهيم عدة ، بما في ذلك" النسب" (filiation)، و يعني هذا الأخير مسؤولية أفراد المجموعة اللغوية عن التركة التي يتلقونها من الماضي .

فمن الواضح أن اللغة ضرورية لتشكيل الهوية الجماعية collective، فإنه يضمن التماسك الاجتماعي للمجموعة، فهي المحدد للاندماج الاجتماعي، التثاقف اللغوي acculturation الذي يلحم رمزية الهوية.[1]

إن تعلم لغة الجماعات الأكثر تقدما يعتبر جزء من عملية التنشئة الاجتماعية للفئات الاجتماعية الدنيا. اللغة تعد الوسيلة الأكثر خطورة لتحقيق الاندماج الاجتماعي. و لأن اللغة هي واحدة من أنماط الشرعية في عملية تشكيل الأمة.[2]

و تاريخ كل لغة وطنية يحيل إلى تاريخ الجماعة البشرية التي كانت هذه اللغة أداة تعبيرها. و يلخص **مارسيل كوهين** ذلك فيقول: **" في كل مجموعة من اللهجات، يقف تاريخ معين وراء انتقال اللهجات إلى لغة وطنية مشتركة ."**[3] و في كل حال، كان تبلور اللغة التي سوف تصير وطنية يتم على حساب اللاتينية، لغة الكنيسة الرومانية التي كان نفوذها الروحي والسياسي يتراجع في مختلف أرجاء أوروبا.

---

http://www.cairn.info/revue-ela-2001-3-page-341.htm, consulté le 10/10/2011

[1] **Ibid.**

[2] E. Witte et H. V. Velthoven**, op.cit**. p10

[3]- Cohen, Marcel**., Matériaux pour une sociologie du langage**, Paris, François Maspero, « Petite collection Maspero », n^{os} 83 et 84, 2 vol., 1971,p.p. 179 - 169. p75

من المعلوم من جهة أخرى أن الحركة الصهيونية، في إطار تأسيس دولة إسرائيل، قد اتخذت اللغة العبرية لغة مشتركة لجميع اليهود الذين استوطنوا أرض فلسطين قادمين من شتى بقاع العالم بلغاتهم المختلفة. كما أن مؤتمر فرساي 28 " جوان 1919"، بعد الحرب العالمية الأولى، قد قسم الإمبراطورية النمساوية المجرية حسب الحدود اللغوية. و يؤكد **جون لوتز** بهذا الشأن أنه "يقترن في اغلب الأحيان تعريف الجنسية أو القومية في التاريخ الحديث، باللغة ". [1]

كل هذا يجعل وجود اللغة الوطنية في العصر الحديث علامة من علامات تشكل الأمة سياسيا في إطار دولة تجسدها. لكن هذا لا يعني أن مبدأ " لغة واحدة، دولة واحدة"، و هو شعار دعت إلى تحقيقه اتفاقية ميونيخ " 29 سبتمبر 1938"، يمثل القاعدة في كل الظروف، فكما توجد شعوب تتحدث لغة واحدة تتقاسمها دول عديدة "البلدان العربية مثلا"، فكذلك توجد دول تتواجد فيها أكثر من لغة. لكن الحالة الأخيرة عادة ما ترافقها مشاكل و توترات و صراعات. و قد يصل الأمر إلى حد انقسام الدولة على نفسها كما حدث في جزيرة هايتي الكبرى، ففي عام 1844 انقسمت هذه الأخيرة إلى دولتين، الأولى جمهورية هايتي التي تنتشر فيها الفرنسية مهجنة، و تعد فيها الفرنسية لغة رسمية، و جمهورية سان دومينغ التي تنتشر فيها اسبانية مهجنة و لغتها الرسمية هي اللغة الاسبانية.[2]

المطلب الثاني: اللغة عاملا محددا في إثارة الصراعات في دول ما بعد الحداثة.

وصف الفيلسوف والناقد الأدبي "فريدريك جيمسون" ما بعد الحداثة بأنها "*المنطق الثقافي المهيمن للرأسمالية المتأخرة*"؛ يمكن فهم ما بعد الحداثة أيضا على أنها ردُ فعلٍ على الحداثة. في أعقاب الدمار الذي لحق بالفاشية، والحرب العالمية الثانية، والمحرقة، أصبح العديد من المثقفين والفنانين في أوروبا لا يثقون في الحداثة السياسية والاقتصادية والمشروع الجمالي برمته.[3] في حين أن الحداثة كانت ترتبط في كثيرٍ من الأحيان بالهوية والوحدة والسلطة واليقين، وما إلى ذلك، فإن ما بعد الحداثة كثيرا ما يرتبط بالفروق، الانفصال، النصية، التشكك...الخ.

[1]- جون لوتز، **المرجع السابق**،ص 296

[2]- نفس المرجع، ص 205

[3] Theodore W. Adorno, voir sur internet:
http://plato.stanford.edu/entries/adorno/#3 consulté le 20/11/2011

تتميز الدول الأوربية مما يوصف بمجتمعات ما بعد الحداثة، بفعل ما عرفته من تغيرات على المستوى الثقافي، الاقتصادي ، الاجتماعي و حتى السياسي. و هذا المستوى الأخير يمكن تفسيره بتراجع دور الدولة القومية أمام كيانات فوق قومية (الإتحاد الأوربي) و كيانات تحت قومية(الجهات و المجموعات اللغوية). و يلعب العامل اللغوي دورا مركزيا في إبراز هذه الكيانات الأخيرة.

مراعاة لحالة التعدد اللغوي، اختارت بعض الدول التي توجد فيها هذه الظاهرة، النظام الفدرالي، كما فعلت سويسرا، ألمانيا، و بلجيكا، على سبيل المثال. و هذا الخيار الذي يتمثل في تبني النظام الفيدرالي جاء بعد مجموعة من المطالب التي رفعتها الكيانات التحت قومية و بعد تفشي الكثير من الصراعات بين مكونات هذه الدول، و لكن بدا و كأنه حل ظرفي فقط، و ليس نهائي بحكم أن الكيانات التحت قومية، و في كثير من الدول الأوربية بدأت تطالب بالاستقلال.

ويقترب النموذج السوفيتي السابق من النموذج الفدرالي، فقد حلت مسألة القوميات على أساس الربط بين اللغة والأرض، و هو الأساس الذي نشأت عليه جمهوريات أو أقاليم مستقلة في إطار دولة واحدة هي الدولة السوفيتية.

يوغسلافيا سابقا التي كانت بدورها تتميز بالتعدد اللغوي " السلوفينية و الصربية و الكرواتية و المقدونية" اختارت النظام الفدرالي منذ سنة 1918. لقد كان النظام الفدرالي في كلتا الحالتين السابقتين توفيقا بين العامل الأيديولوجي " الشيوعية" الذي ينزع إلى الوحدة على أساس مبدأ " الأممية البروليتارية" و القومية التي تدفع إلى الاستقلال، لذا كان من الطبيعي أن يؤدي سقوط العامل الإيديولوجي و النظام الشيوعي عامة، إلى فسح المجال واسعا أمام العامل القومي.

لهذا السبب تشتت يوغسلافيا و دخلت قومياتها المختلفة " البوسنية، الكرواتية و السربية" في حرب اثنيه طاحنة، بينما تفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول عديدة نذكر منها على سبيل المثال و ليس الحصر: استونيا التي تسود فيها اللغة الأستونية، الليوتونية و ليتوانيا وكلاهما تستعمل لغة بلطية خاصة، وأوكرانيا وتنتشر فيه اللغة الأوكرانية، وروسيا التي توجد فيها اللغة الروسية، وقس على ذلك أرمينيا وأوزباكستان وغيرهما.

والملاحظ أن نفس الظاهرة حدثت في تشيكوسلوفاكيا و لنفس السبب. فقد انقسمت هذه الدولة إلى دولتين: لغة الأولى هي اللغة التشيكية ولغة الثانية هي اللغة السلوفاكية. لهذا يقول **جون لوتز** أن "*اللغة لا تقسم الإنسانية كلها فحسب، بل إنها- وهذه لعنة بابل- تجزئها*".[1]

تعرف أوربا العديد من المطالب الفئوية التي وجدت في النظام الدولي الجديد عاملا مساعدا لتبلورها بشكل منظم في إطار أحزاب سياسية و حركات انفصالية. و ذلك عملا بمبدأ حقوق الإنسان الذي يشمل حقوق الأقليات و الحقوق الجماعية للأفراد، و كذلك مختلف المعاهدات و التشريعات التي ظهرت مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، كمعاهدة حماية الأقليات الوطنية الأوربية لعام 1991. كما أن دور الدول القومية الأوربية تراجع بشكل ملحوظ على مستويين:

- على المستوى الداخلي لصالح الكيانات التحت-وطنية، و ذلك لترويج الإتحاد الأوربي لفكرة **"أوربا الجهات".**

- على المستوى الخارجي لصالح مؤسسات الإتحاد الأوربي، في مجال السياسة الخارجية و الدفاعية، في إطار مشروع التكامل الأوربي.

و من الدول التي تعيش انقسامات فئوية و صراعات لغوية نذكر بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا و ألمانيا. و العديد من الدول التي تشهد تفاقم لظاهرة الأقليات الوطنية كالمجر، رومانيا. و بدون أن ننسى ذكر الأقليات المهاجرة كالأقلية المهاجرة التركية في ألمانيا، الأقلية المهاجرة المغاربية في فرنسا.

[1] Patrick Charaudeau, **op. cit**., p 345.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن أن نستخلص مما سبق أن اللغة تلعب دور مهم في تكوين الدول القومية في وقت مضى، و خاصة تلك الدول القومية التي أنشئت على النموذج الألماني (النظرة الإثنية للدولة-الأمة). و كانت العامل الموحد للأفراد من أجل مواجهة العراقيل التي تواجه وحدتهم، و المتغير المحدد لرسم الحدود بين الشعوب ولكنها في نفس الوقت، عامل تشتت و تجزئة للدول التي تعرف تعددا ثقافيا و لغويا، و التي أنشئت على النموذج الفرنسي (النظرة المواطناتية للدولة-الأمة)، و صفة التجزئة التي تتميز بها اللغة زادت من بروزها في فترة ما بعد الحداثة التي تعرف تراجع كبير لدور الدولة في شتى الميادين، و أصبحت المرجعيات الحضارية و الهوياتية للشعوب تختلف عن مرجعيات دولها.

الفصل الثالث:

جذور و تطور الصراع اللغوي في بلجيكا

تمهيد:

عرفت بلجيكا العديد من الغزوات و الاستعارات التي تسببت في الوجود الأجنبي في أقاليمها لمدة طويلة، و كان إدراجها ضمن المملكة الهولندية المتحدة من الأسباب التي دفعت **الفلمانك** و **الوالون** بالوحدة ثم الثورة ضد الهولنديين و تأسيس مملكة بلجيكا.

ظهرت للوجود مملكة بلجيكا سنة 1831 متأثرة بالثورة الفرنسية و الأفكار التي روجت لها هذه الأخيرة، و حتى ما يتعلق باللغة، فالدستور الأول لبلجيكا يعترف باللغة الفرنسية كلغة رسمية وحيدة للدولة، و هذا جعل منها اللغة المهيمنة،أما اللغة الهولندية المستعملة في الشمال من طرف الفلمانك، فلم تكن لغة معترف بها رسميا رغم كونها لغة الأغلبية (المبحث الأول).

و كرد فعل طبيعي، كانت الإستراتيجية التي اعتمدتها الحركة الفلمنكية في أول المطاف هي الحصول على القوانين الحمائية للغة الهولندية في منطقة الفلمانك، و بعد رفض الفرانكفونيين لمبدأ الثنائية اللغوية المعممة،يبقى البديل الوحيد هو مبدأ الإقليمية الذي يقضي بتقسيم الدولة إلى مجموعة لغوية و تطبيق الأحادية اللغوية الجهوية عام 1932. و يعد تطبيق هذا المبدأ، ؟أراد الفلمانك تثبيت الحدود حول منطقتهم ما أدى إلى ظهور مشاكل في المناطق الحدودية، و خاصة في العاصمة بروكسل. أدى كل هذا إلى اختلاف إستراتيجية المجموعتين اللغويتين حول كيفية إدارة تلك المشاكل ،و يبقى هذا الوضع مستمر إلى يومنا هذا (المبحث الثاني).

المبحث الأول: جذور الصراع اللغوي البلجيكي.

المطلب الأول: المعطيات الثقافية و الحضارية لبلجيكا قبل الاستقلال*.

لم تكن بلجيكا موجودة قبل 1830. و كان هذا الإقليم المتواجد بقلب أوربا منذ فترة طويلة تحت التأثيرات الخارجية : الاسبانية، النمساوية والفرنسية، حيث أن الوجود الأجنبي بقي لمدة طويلة في هذه الأقاليم، في أواخر القرن 18، كانت مقسمة إلى تسعة أقسام ملحقة بفرنسا ولتصبح جزءا من الإمبراطورية النابليونية.

في عام 1815 انعقد مؤتمر فيينا "the Congres of Vienna " بعد انتهاء الحروب النابليونية حيث اجتمع قادة أوربا السياسيون في هذا المؤتمر لإعادة رسم خريطة القارة الأوروبية . و الذي تم بموجبه إقرار توحيد بلجيكا وهولندا في مملكة "هولندا المتعحدة"، وهذا بهدف وضع حاجز أمام أطماع فرنسا في التوسع مستقبلا.

تشكلت المملكة الهولندية المتحدة عقب مؤتمر فيينا 1815، لتكون بديلة للجمهورية الهولندية و بعدها اتّحدت بلجيكا مع هولندا ضمن المملكة المتحدة الهولندية. كانت المملكة الهولندية المتحدة تتكون من شطرين متباينين: [1]

- **القسم الشمالي :** الغني والقوي اقتصاديا وتجاريا والذي يتبع المذهب البروتستانتي (هولندا اليوم).

---

* تشبه الجزائر، نوعا ما، بلجيكا في التركيبة اللغوية و الإثنية، كونها متعددة، فالجزائر تتكون من أمازيغ و عرب و مفرنسين، و يعتبر الأمازيغ السكان الأصليين لمنطقة شمال إفريقيا، و يتكلمون اللغة الأمازيغية، لكن هذه الأخيرة ليست موحدة على جميعهم، و إنما انقسمت إلى مجموعة من اللهجات كالقبائلية، الشاوية، الشنوية، المزابية، الشلحية و الترقية. أما العرب جاءوا إلى شمال إفريقيا مع الفتوحات الإسلامية في القرن الثامن ميلادي. و أخيرا المفرنسين يعتبرون خليط من العرب و الأمازيغ ورثوا اللغة الفرنسية من الاستعمار الفرنسي.

[1] **تاريخ-بلجيكا**، أنظر: www. lalipost.wordpress.com تمت زيارة الموقع في 2011/11/07

- **القسم الجنوبي :** الفقير المتخلف والذي يتشكل من أغلبية شعبيه وهي من طبقة الكادحين والتي تتبع المذهب الكاثوليكي (بلجيكا ولوكسمبورج اليوم)، وعلى الرغم من أن مقررات مؤتمر فيينا تتضمن إجحاف بحقوق الجنوبيين الفقراء ومن هنا كانت ثورة جوان 1830 الفرنسية لتبعث نوع من الأمل في الحرية والاستقلالية في نفوس البلجيكيين الجنوبيين[1].

إذا نظرنا إلى الاقتصاد البلجيكي، فإنه تطور بسرعة إبان الوحدة مما انجر عنه بروز عدة ردود أفعال، حيث ظهرت موجات من عدم الرضا لدى الشعب البلجيكي بسبب سياسات الحكومة الهولندية فيما يتعلق بالتعليم واللغة والسياسة. بالإضافة إلى ذلك فإن معظم البلجيكيين من الروم الكاثوليك كانوا يعارضون الخضوع لحكم الهولنديين البروتستانت[2]

للإشارة فان جذور الثورة البلجيكية لا تتضمن المطالب السياسية فقط و التي نادت بها الطبقة البرجوازية فقط، وإنما أيضا للتذمر الشعبي المتنامي من السياسة الاقتصادية لملك هولندا المتحدة ويليام الأول. بالإضافة لازدياد نسبة البطالة بين الطبقات الدنيا في المجتمع، حيث تتضمن الثورة البلجيكية أبعاد سياسية اقتصادية واجتماعية، إضافة للأسباب الدينية المذهبية واللغوية و المتشابكة الأبعاد و التي لعبت دورا بارزاً في إشعال شرارة تلك الثورة. *

ينقسم البلجيك لغويا واثنيا إلى مجموعتين:

- الفلمانك الناطقين بالهولندية.

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] **بلجيكا ورحلة السير الى المجهول**، أنظر:
www.kuna.net.kw/.../ArticleDetails.aspx?...ar&id تمت زيارة الموقع في 2011/11/07

*هناك نقاط تشابه بين الثورة الجزائرية و الثورة البلجيكية، و النقطة الأكثر بروزا هو غياب الانشقاقات اللغوية في وقت الثورة، حيث توحدت كل المجموعات اللغوية تحت هدف واحد وهو التحرير، دون الانقياد وراء المناقشات حول الهوية المستقبلية للجزائر بعد الاستقلال.

- الوالون الناطقين بالفرنسية، الذين عانوا من سوء المعاملة من قبل الهولنديين بشكل متزايد ومضاعف، ليس فقط بسبب انتماءها الكاثوليكي بل أيضا بسبب عدم تكلمهم اللغة الهولندية.[1]

عنوان الخريطة: التقسيم الإثني و اللغوي لبلجيكا مباشرة بعد الاستقلال

المصدر: Alain Jomier., **Belgique, vers la fracture**[2]

إضافة إلى هاتين المجموعتين توجد مجموعة صغيرة من الألمان الذين تم ضمهم بعد الحرب العالمية الثانية و عددهم اليوم لا يتجاوز 70000.

[1] **المرجع نفسه**

[2] http://lsjinfo.free.fr/barla/belgique/belgique_fracture.pdf consulté le 12/12/2011

وهكذا يعتبر الكثير من المؤرخين و المتتبعين بأن الثورة البلجيكية كانت ثورة **والونية** قادتها الفئة البرجوازية الفرانكفونية والطبقة الوسطى من المجتمع البلجيكي ضد الهيمنة الهولندية، لتسبب لاحقا هيمنة **والونية** على المجموعة الفلمنكية في دولة بلجيكا المستقبلية. حيث أصبحت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد والتي تبعها إقصاء تعليم اللغة الهولندية من المدارس

لقد كانت السيطرة الهولندية محكمة على شؤون المملكة المختلفة، حيث كان الهولنديون يقودون دفة الاقتصاد والسياسة والمؤسسات الاجتماعية في البلاد، وكانت الأنشطة الاقتصادية والتجارية الأساسية محصورة في هولندا الحالية، خصوصا في مدينة أمستردام ، وهكذا كان تأثير البلجيك ثانويا في إدارة السوق والحياة المالية. وهذا في ظل استمرار معاناة الجنوبيين من قلة تمثيلهم في البرلمان، والذي تزامن مع أن ملكهم الهولندي الأصل والذي كان يقيم في الشمال كان يتجاهل باستمرار مطالبهم بالحصول على حيز أكبر من الحقوق والحرية.

ومن بين الأسباب إلى غذت الثورة يُمكن حصرها في: [1]

- المطالبةبحق اقتراح القوانين والذي كان محصوراً بالملك.
- كان عدد سكان المقاطعات الجنوبية (البلجيك) في تلك الفترة يبلغ 3.5 مليون نسمة مقابل مليوني نسمة من الهولنديين، ومع هذا فأن الهولنديين كانوا يسيطرون على معظم وظائف ومراكز الدولة.
- المشكلة الدينية، فكما ذكر سالفا فان الغالبية العظمى من الجنوبيين يعتنقون المذهب الكاثوليكي،
- كان الهولنديون يهددون حريات المواطن البلجيكي الشخصية في مجالين رئيسيين: الهيمنة البروتستانتية في مجال التعليم و فرض القيود على حرية التعبير والصحافة.

[1] K. DESCHOUWER , **Le Royaume de Belgique**, voir sur internet : www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_2.pdf consulté le 13/10/2011

في سبتمبر عام 1830اندلعت ثورة في بروكسل اضطر بموجبها الجيش الهولندي إلى الانسحاب من البلاد. بعد الاضطرابات التي شهدتها المقاطعات الجنوبية للمملكة الهولندية المتحدة ضد الملك الهولندي **ويليام الأول**، والتي أدت إلى استقلال تلك المقاطعات وتوحيدها تحت اسم المملكة البلجيكية. [1]

المطلب الثاني: الركائز الهوياتية للدولة البلجيكية الجديدة.

إن دستور بلجيكا 1830 ينص على أن الدولة موحدة و نظريا يكون اختيار اللغة عنصر من حريات المواطن، لكن في الواقع، و كما هو الحال في فرنسا، فإن المبدأ المعتمد عليه هو "دولة واحدة، لغة واحدة". و هذه اللغة – الفرنسية- هي لغة الطبقة المهيمنة و لغة النخب، لكن الجماهير تتكلم بلهجات فلمنكية و والونية.*

يوصف الوضع في بلجيكا - بصفة عامة- مباشرة بعد الاستقلال، بانعدام المساواة بين اللغات الموجودة في المجتمع البلجيكي، و طغيان اللغة الفرنسية على كل مجالات الحياة و حتى الثقافية منها. و هذا يعود لأسباب كثيرة منها:

- كون الفرنسية لغة النخب السياسية و الاقتصادية .،
- التأثير الذي مارسته الثورة الفرنسية – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – على الطليعة الثورية في بلجيكا، وكذا على طبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته بلجيكا مباشرة بعد الاستقلال.،
- وأيضا نظرا لعدم وجود لغة ثانية قوية تقدر على المنافسة*.

[1] **Ibid.**

* في الجزائر كما هو الحال في بلجيكا، عملا بمبدأ "لغة واحدة لأمة واحدة" لا يمكن الاعتراف بأكثر من لغة، فلهذا أقصيت اللغة الأمازيغية، لغة السكان الأصليين، كما أقصيت اللغة الفرنسية، لغة المستعمر. واعتمدت اللغة العربية لغة رسمية لكونها لغة الأغلبية و لغة قوية بحكم كثرة انتشارها عبر الوطن العربي و بعض الدول الإسلامية.

(*) منطقة الفلمانك ليس لها لغة شاملة و موحدة آنذاك، و لكن كان يميز هذه المنطقة مجموعة كبيرة من اللهجات.

ففي الواقع كما تميز هذا الوضع بإهمال اللغات الأخرى و عدم السماح لها منافسة اللغة الرسمية – الفرنسية – فلهذا يذهب بعض المتخصصين في التاريخ السياسي لبلجيكا إلى تصنيف اللغات المستعملة فيها حسب المكانة أو الوضع الذي تتمتع به كل لغة: لغة ذات وضع متقدم statut supérieur و هي الفرنسة و لغة ذات وضع متخلف statut inférieur و هي الهولندية[1].

إن العلاقة بين اللغة والسياسة شديدة التعقيد في الأنظمة ذات التعدد اللغوي وخاصة تلك التي لا توجد فيها مساواة بين لغاتها.[2*] وفي هذا الصدد بالذات تنبع مواجهة وتصادم بين اللغة ذات الوضع المتقدم statut supérieur والغة ذات الوضع المتخلف statut inférieur وهذا الوضع المتقدم ليس فقط لغوي بحت، لكنه يحتوي على عناصر سوسيو- اقتصادية بالغة الأهمية، واللغة المهيمنة بشكل عام هي لغة النخب السياسية ،الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية ،كما أنها كثيرة الانتشار في المدن والمناطق الصناعية لأنها تحتوي معظم النخب [3].

إن مستخدمي اللغة ذات الوضع المتقدم يرفضون كل أنواع المساواة مع اللغات ذات الوضع المتخلف الأخرى. وهذا ما سيخلف نوع من اليأس عند مستخدمي اللغة ذات الوضع المتخلف، كونهم لا يستعطون أن يلعبون دورهم كمرجعية اجتماعية ،ولهذا فهناك مجموعة من السلوكات ستظهر نتيجة الشعور باليأس وهذه السلوكات تظهر في الحركات الانفصالية التي تطور خطاب استئصالي.

فلكل هذه الأسباب تمت عملية فرنسة francisation كل المجتمع البلجيكي وبما فيها منطقة الفلمانك وذالك نظرا للمكانة التي تتمتع بها اللغة الفرنسية على المستوى الدولي و التأثيرات

---

[1] Els Witte, **« La question linguistique en Belgique dans une perspective historique»,** Pouvoirs 2011/1 (n°136) ،37-50. P. 38.

(* *) المعطى اللغوي في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كان يشبه الوضع الذي عاشته بلجيكا في 1831، فالمساواة بين اللغات لم تكن موجودة، و هذه اللامساواة مازالت مستمرة إلى يومنا هذا،بما أن الجزائر لم تعترف بأي لغة رسمية أخرى، في المقابل اعترف المغرب الأقصى باللغة الأمازيغية بأنها لغة رسمية، و هو ما قد يعطي دفعة نحو ترسيم اللغة الأمازيغية في الجزائر قريبا.

[3] Els Witte**., Op. cit**. p. 39

المباشرة وغير المباشرة للثورة الفرنسية على البلجيكيين ، وكذالك للوضع السوسيو –اقتصادي المتقدم لمنطقة الولون الذين يستخدمون اللغة الفرنسية[1] .

وهذا يمكن أن يفسر من خلال السياسات اللغوية التي انتهجتها النخبة في بلجيكا منذ الاستقلال عام 1831، فالفرنسية ليست فقط اسمنت المجتمع البلجيكي، ولكن كان يراد لها أن تكون لها إشعاع على المستوى الدولي. وهذه السياسات شجعت اللغة الفرنسية بطريقة تدريجية ،بدءا بفرضها في المنظومة العسكرية ، ثم في قطاع التربية من اجل تكوين نخب أجيال مفر نسين، وأخيرا تعميم اللغة الفرنسية على جميع مكونات المجتمع البلجيكي بما فيها الإدارة العامة و القضاء ، بحيث كانت هذه السياسات تهدف إلى الاستغناء عن جميع اللغات و اللهجات الأخرى و التخلص نهائيا من الترجمة في الإدارة العامة وقطاع العدالة . وكانت هذه السياسة اللغوية مطبقة في بلجيكا إلى غاية ثلاثينيات القرن الماضي[2].

المبحث الثاني: تطور الصراع اللغوي في بلجيكا بعد الاستقلال

منذ مطلع الثورة البلجيكية سنة 1830م، كانت القضية اللغوية بؤرة الاختلافات السياسية، وقلب الاهتمامات الفئوية communautaristes، كما كانت سببا للعديد من النزاعات العنيفة ،والى يومنا هذا لم يتغير هذا الوضع وإنما يزداد شدة ورهاناته تزداد خطورة .

وفي سبيل معالجة القضية اللغوية في بلجيكا، ظهرت العديد من التشريعات والسياسات اللغوية المعقدة التي كانت استجابة لبعض مطالب الحركة الفلمنكية، والتي سيتم تناولها في سياقها التاريخي، كما سيتم العودة في كل مرحلة من المراحل إلى الظروف و الأسباب و النتائج من كل تشريع في هذا الموضوع.*

---

[1] **Ibid**., p.40

[2] E. Witte et H. V. Velthovn., **op.cit**. p89

*الصراع اللغوي موجود أيضا في الجزائر و هو متعدد الأطراف، عربي-أمازيغي (و هو الأكثر ضراوة و تسبب في عدة أزمات و مواجهات عنيفة ويشمل منطقة القبائل، منطقة الشاوية و مؤخرا قضية الطوارق في مالي التي تمثلها حركة

المطلب الأول :المرحلة الأولى: القوانين الحمائية للغات في بلجيكا.

تعتبر هذه المرحلة الأولى في مسار نضال الحركة الفلمنكية، و القوانين الحمائية للغات هي بمثابة الإستراتيجية الأولى التي اعتمدها الفلمانك من أجل الحفاظ على لغتهم.

إن الأفراد الذين رفضوا تعلم لغتين، وهيمنة اللغة الفرنسية على لغتهم الهولندية حاولوا عن طريق التشريعات اللغوية الحصول على حماية لغتهم ذات الوضع المتخلف. و إستراتيجية هؤلاء الإفراد كانت في أول المقام تهدف إلى طلب مجموعة من الإجراءات السياسية التي من شأنها أن تحافظ على لغتهم*. وكذالك من أجل أن تنافس اللغة الرسمية، أي الفرنسية، وتحصل على الاعتراف الرسمي. وكان مبدأ الثنائية اللغوية الإجبارية bilinguisme obligatoire الذي يجب تطبيقه على جميع المجموعات اللغوية من المطالب الأكثر دعما في هذه الإستراتيجية[1] .

هذه الإجراءات الحمائية تعود بالفائدة على اللغة الهولندية، وهذا ما يتعارض، بطبيعة الحال، مع تصورات المجموعة اللغوية المهيمنة التي ترفض أي حماية رسمية للغات الأخرى وتدعم مبدأ « لغة واحدة لأمة واحدة » وهذا التعارض أنتج الصراع بين المجموعة اللغوية الفرنسية و المجموعة اللغوية الهولندية أي بين **الفلمانك و الوالون**[2]

المطالبة بوضع إجراءات وتشريعات التي من شانها أن تحمي اللغة الهولندية، في بلجيكا لم تترجم إلى قوانين وسياسات إلا بعد أن أصبح لمنطقة الفلمانك وزن سياسي مهم ومؤثر في السياسة البلجيكية.

الأزواد التي تطالب بالانفصال، لها امتدادات عند طوارق الجزائر و هو ما يمكن أن يتحول إلى صراع لغوي). وصراع آخر عربي-فرنسي (خاصة داخل الإدارة).

* الحركة البربرية في سنوات الثمانينات كانت تعمل بنفس الإستراتيجية التي اعتمدتها الحركة الفلمنكية في المرحلة الأولى. و لقد جاءت أحداث عنيفة في 1980 بعاصمة منطقة القبائل (تيزي وزو) بسبب مطالبة مجموعة من المواطنين ترسيم اللغة الأمازيغية، و هو الشيء الذي قوبل بالرفض من قبل الحكومة آنذاك. و لكن هذه المطالب استمرت منذ ذلك الحين، إلى أن جاءت أحداث 2001 التي قادتها **"حركة العروش"** و كان المطلب اللغوي يتصدر قائمة المطالب التي قدمتها هذه الحركة لرئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة**،و كانت النتيجة الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية، و ليست رسمية، بعد الموافقة عليها في البرلمان بغرفتيه. كما تحصلت هذه اللغة على مجموعة من الامتيازات كإدخالها في التعليم المتوسط و الثانوي و الجامعي، إضافة إلى تأسيس المجلس الأعلى للأمازيغية الذي سيسهر على تطوير هذه اللغة.

[1] **Op. Cit**. p 90.

[2] E. Witte, **Op. cit**. p 43

كما أن عملية الدمقرطة démocratisation، التي تتمثل في تعميم حق الانتخاب على الطبقات الوسطى و الدنيا ،وكذا تعميمه على المرأة ،بمثابة المحرك الرئيسي للحراك السياسي للمجموعات اللغوية التي تطالب بسن قوانين حمائية للغات ذات الوضع المختلف ،وباعتبار أن الفلمانك يمثل المجموعة اللغوية الأكبر ديموغرافيا، وبعد تعميم حق الانتخاب هذا يؤدي ،وبصورة منطقية ، إلى بروز الوزن السياسي لهذه المجموعة ،التي بدأت بالمطالبة بعد ذالك بالحماية القانونية للغة الهولندية، بهذا ظهر قانون عام 1873 المتعلق بالتعليم الثانوي ، وكل هذه القوانين أعطت للأفراد الذين لا يستعملون اللغة الفرنسية في منطقة الفلمانك ،حقوق لغوية، لم تكن موجودة سابقا ،وتتمثل هذه الحقوق في استعمال اللغة الهولندية في المجالات السابق ذكرها[1] .

واستمرت المطالبة بوتيرة كبيرة، حيث أن الاعتراف الرسمي بالغة الهولندية لم يدم طويلا وكان ذالك عام 1898.

الظهور المتزايد للقوانين الحمائية للغات في بلجيكا ،أدى إلى ظهور مطالب وأهداف أخرى لمستخدمي اللغة الهولندية، فبعد الاعتراف الرسمي بهذه الأخيرة، تغيرت أهداف المدافعين عنها من الحماية و الاعتراف إلى التحكم و التعميم métrise et standardisation، وتكون مجالات التعليم ،والجامعات و الإنتاج الفكري من مستهدفات هذه الإستراتيجية الجديدة ،كذالك تشجيع اللغة الهولندية على المستوى الخارجي وذالك عن طريق خلق قنوات الاتصال و التعاون مع الدول المستخدمة لنفس اللغة ، وكمثال على ذالك ،تأسيس الاتحاد اللغوي عام 1980 مع هولندا[2].

[1] **Op. Cit**. P. 44

[2] **Ibid**.

المطلب الثاني:المرحلة الثانية: تحديد المناطق اللغوية ورسم الحدود بينها.*

مع القوانين التي ظهرت سنة 1932 التي تتضمن تحديد المناطق اللغوية، تبين أن المدافعين عن اللغة الهولندية (الحركة الفلمنكية) قد وصلوا إلى مرحلة أكثر راديكالية في نضالهم، حيث أن كل منطقة لغوية تستخدم في إطار إقليمها مبدأ الأحادية اللغوية l'unilinguisme régional، والسبب الرئيسي الذي أدى إلى تحديد هذه المناطق هو رفض الفرونكوفونيين سياسة الثنائية اللغوية المعممة على كل إقليم بلجيكا bilinguisme généralisé sur tout le territoire belge ، وعدم قبولهم تقديم تسهيلات لغوية لمستخدمي اللغة الهولندية في منطقة البرانبت الوالوني Brabant .Walon [1]

من آثار هذه السياسة اللغوية الجديدة، عدم الاعتراف بالحقوق اللغوية للأقليات ونقصد بذالك عدم تقديم التسهيلات اللغوية، وكمثال على ذلك، قرار نقل الكليات التي تدرس باللغة الفرنسية من جامعة لوفان Louvainالمتواجدة بالمنطقة اللغوية الفلمنكية و نتج عنها كذلك فقدان الموظفين الوالون الفرنكوفونيين بالمنطقة اللغوية الفلمنكية لوظائفهم بسبب عدم تمكنهم من اللغة الهولندية، ونفس الشيء حدث بالعاصمة بروكسيل المنطقة الوحيدة التي طبق فيها مبدأ الثنائية اللغوية bilinguisme régional، لأنها منطقة حدودية بين الفلمانك و الوالون، فلهذا عدد الموظفين الوالون بالإدارات المركزية قليل جدا مقارنة بالموظفين الفلمانك بسبب تمكن هؤلاء الأخيرين من اللغتين الفرنسية و الهولندية.

إضافة إلى كل من سبق من أثار، فهناك ما هو أكثر خطورة من تبني هذه السياسة اللغوية الجديدة التي قسمت بلجيكا إلى مناطق لغوية ورسمت حدود لكل واحدة منها، وجعلت كل منطقة لغوية تنغلق على نفسها وتكون كيانا له مرجعيات حضارية مختلفة عن تلك الموجودة في منطقة لغوية أخرى،

*في الجزائر لا يمكن الحديث عن الحدود اللغوية بين الأمازيغ ، المعربين و المفرنسين كما هو الحال في بلجيكا، فالمجموعات اللغوية متداخلة، و يمكن أن نجد مناطق تنتمي إلى أكثر من مجموعة لغوية، مثلا العاصمة(عربية، أمازيغية و فرنسية) ، منطقة القبائل(أمازيغية و فرنسية)، منطقة الأوراس (أمازيغية و عربية)...الخ. و لهذا فإن الصراع اللغوي في الجزائر مقارنة بالصراع اللغوي في بلجيكا مازال لم يتجاوز المرحلة الأولى، أي مرحلة القوانين الحمائية للغات.

[1] Entretien avec monsieur **Marzak Bedjaoui**, directeur des pays de l'Europe Occidentale au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

فالأكثر خطورة هو ظهور حركات سياسية تحت وطنية تحمل مطالب فيدرالية، كونفدرالية وحتى انفصالية، وبهذا تسييس اللغة politisation بين المناطق اللغوية، خاصة بين الفلمانك و الوالون.

كما أدت عملية تحديد المجموعات اللغوية و تثبيت حدودها بصفة نهائية سنة 1963 إلى ظهور أزمات حادة على المناطق الحدودية، خاصة في العاصمة بروكسيل التي تقع في الحدود الفاصلة بين المجموعة اللغوية الفلمنكية و المجموعة اللغوية الفرنسية.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: المشاكل اللغوية في المناطق الحدودية.

إستراتيجية رسم الحدود اللغوية خلقت العديد من المناطق ذات مشاكل و على طول الحدود ظهرت مناطق مختلطة سكانيا، و لا يمكن القطع في قضية انتمائها اللغوي، والحلول الإقليمية لا تضمن بأي شكل من الأشكال التعايش بدون وجود صراعات للمجموعات الغوية و الثقافية.[1]

إن وجود أو تمركز مستخدمي اللغة الهولندية في المناطق المستعملة للغة الفرنسية، أو في المناطق الحدودية لا يطرح الكثير من المشاكل، لأن منذ الجيل الأول لاستقلال بلجيكا و تعميم اللغة الفرنسية مازال يتواصل حتى الجيل الثالث، و هذا ما ترك الفلمنكيين المتواجدين في هذه المناطق يتقنون اللغة الفرنسية إن لم نقل أنهم مندمجين في هذا المجتمع، الأمر الذي جعل هذه الأقلية الفلمنكية المتواجدة في منطقة **الوالون**، لم تأخذ بعين الاعتبار سنة 1932 وقت تقسيم بلجيكا إلى مناطق لغوية.[2]

وعكس ذلك تماما، فالأمر لم يكن ليمر بهذه السهولة، خاصة عندما يكون التركيز السكاني قوي، فإن مستخدمي اللغة الفرنسية المتواجدين بالمنطقة اللغوية الفلمنكية أو الحدودية يطالبون بالحقوق اللغوية الجماعية.

المطالبة المستمرة بإعادة النظر في الإستراتيجية المعتمدة عام 1932 ثم الفصل فيها نهائيا عام 1962 تعد مصدر الصراعات بين المجموعات اللغوية، و السبب في هذه المطالبة هو تكاثر المشاكل في

---

[1] E. Witte**., Op. cit**. p. 47

[2] **Idem**. p.48

المناطق الحدودية بين بروكسيل و البرابنت الفلمنكي، خاصة في البلديات ذات التسهيلات اللغوية أين توجد أقليات فرونكوفونية معتبرة. إستراتيجية تقسيم بلجيكا إلى مجموعات لغوية أحدثت ما يسمى بالبلديات ذات التسهيلات اللغوية، من أجل مساعدة الأقليات على الاندماج داخل المجموعة، لكن الفرنكوفونيين لم يستطيعوا استيعاب اللغة الهولندية لأسباب نفسية.*

أما ما يتعلق بالصراعات اللغوية في بروكسيل، التي تعتبر عاصمة الوالون و للفلمانك، فإن هذه المنطقة هي الوحيدة التي لا يطبق عليها مبدأ الأحادية اللغوية الجهوية، unilinguisme régional، كما سبق ذكره، و عوض ذلك طبقت الثنائية اللغوية bilinguisme، و رغم ذلك فإن العديد من المشاكل ذات الطابع اللغوي مازالت تطرح في هذه المنطقة، و يمكن ذكر ذلك الخلاف الموجود بين الناطقين بالهولندية و الفرنكوفونيين حول برامج و لغة التعليم في المدارس، النشاطات و البرامج الثقافية، فلذا نجد أن الفرنكوفونيين القاطنين ببروكسيل أسسوا ما يسمى ب لجنة مجموعة الفرنكوفونيين la commission communautaire francophone، و بمقابل ذلك أسس الفلمانك القاطنين ببروكسيل لجنة المجموعة الفلمنكية vlaamse Gemeenschpscommissie ، و كل واحدة من هذه اللجان تدافع على مصالح مجموعتها اللغوية.[1]

إن كل ما يحدث من صراعات لغوية في العاصمة بروكسيل بين المجموعتين الفرنكوفونية و الفلمنكية، ما هو إلا انعكاس لموازين القوى بين المجموعتين على المستوى الفيدرالي.[2]

*اللغة الهولندية كانت ترمز إلى كل أنواع التخلف في وقت مضى كما سبق و أن أشرنا في المبحث السابق، أما الفرنسية، فكانت ترمز إلى التقدم و البرجوازية.

[1] Entretien avec monsieur Marzak Bedjaoui**, Op. Cit.**

[2] E. witte**., Op. cit**. P. 48

خلاصة الفصل الثالث:

منذ القرن التاسع عشر ، والفرنسية ليست فقط في اللغة المستعملة في والونيا لكن هي أيضا لغة النخبة البلجيكية. مؤسسو الدولة البلجيكية جعلوا من اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة في جميع أقطار الدولة، و اللغة الهولندية بقيت تستعمل في منطقة الفلمانك بطريقة غير رسمية، و كل أنواع المساواة بين اللغتين بقي مرفوض . كانت إستراتيجية الحركة الفلمنكية في المقام الأول، الحصول على قوانين لحماية لغتهم في منطقتهم. و بعد رفض الفرنكوفونيين للثنائية اللغوية المعممة، أصبح الخيار الوحيد هو تطبيق الأحادية اللغوية الجهوية و تم إنشاء المجموعات الغوية عام، وبالتالي فإن الهولنديين يريدون الاختباء وراء حدود آمنة، ولكن في مناطق الحدود المشتركة حيث التركيز عال المتكلمين بالفرنسية ، فإن هؤلاء الأخيرين يطالبون بحقوق لغوية جماعية. في العاصمة، نقطة الالتقاء بين المجموعتين،في حين يعتبر الفلمنكيين أقلية،و هذه الصراعت تزداد يوم بعد يوم. و إلى يومنا هذا، فإن استراتيجيات هاتين المجموعتين مختلفتين إن لم نقل متناقضتين.

الفصل الرابع:

رهانات الصراع اللغوي في بلجيكا

تمهيد:

بالإضافة إلى الرهانات الثقافية و الحضارية للصراع اللغوي في بلجيكا- تتجسد في اللغة كمتغير رئيس- التي تكلمنا عليها خلال الفصل السابق و المتمثلة في المطالب التي كانت تحملها الحركة الفلمنكية منذ نهاية القرن التاسع عشر المتعلقة بترسيم اللغة الهولندية، ثم تعميمها على منطقتهم و البحث عن الخصوصية و أخيرا تسييس هذه الأخيرة.

إن الكثير من الدراسات الأكاديمية و الميدانية تخلص إلى نتيجة المبالغة في تأجيج القضية اللغوية في بلجيكا ، فالواقع أمر لا يستدعي هذا القلق بما أن العداء بين المجموعات اللغوية غير موجود بدرجة كبيرة، و التعايش أمر ممكن و سهل، استنادا إلى دراسة أكاديمية قام بها Olivier Klein و آخرون من جامعة لوفان[1] Leuven .

فلهذا السبب لا يمكن في مثل هذا النوع من الصراعات الاكتفاء بدراسة متغير واحد فقط، هذا من جهة، من جهة أخرى هناك بعض الأدبيات ترى في الأزمة البلجيكية نوع من التضخيم الإعلامي للمتغير اللغوي في الوقت الذي تهمل فيه المتغيرات المهمة الأخرى و خاصة ما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية كالفوارق الاقتصادية بين الشمال و الجنوب، التحويلات المالية (المبحث الأول)، و المتغيرات السياسية المتمثلة في تحويل الصلاحيات إلى المستوى المحلي - المناطق اللغوية و الجهات - و ما يتعلق بقضية تقسيم مقاطعة بروكسيل هال-فلفورد و الرهان الإنتخابي المتعلق بها (المبحث الثاني).

---

[1] Travail sous la direction de Olivier Klein., **Émotions des Belges face à la crise : respect et fatalisme** Recherche UCL – ULB – K.U. Leuven, mis en ligne le lundi 6 septembre 2010

- http://www.psychopsysoc.site.ulb.ac.be/images/stories/oklein/EtudeBHVsyntheseprovisoire.pdf consulté le 26/10/2011

- http://www.psychopsysoc.site.ulb.ac.be/images/stories/oklein/BHV_Conclusions.pdf consulté le 26/10/2011

المبحث الأول: الرهانات الاقتصادية للصراع اللغوي في بلجيكا.

المطلب الأول: الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب*

كان توزيع الثروة غير عادل في العقود العشرة الأولى لاستقلال بلجيكا، بينما ازدهرت صناعة الفحم والصلب في ولونيا[1]، باتت منطقة **الفلمانك** تعاني ويلات التخلف وكان اقتصادها فلاحي و ريفي. لكن مع بداية الستينات من القرن الماضي، انقلبت الأوضاع رأسا على عقب، ولونيا، على غرار جميع المناطق الصناعية التقليدية في أوربا، تعاني من أزمة هيكلية رئيسية، وبدأت عملية تراجع اقتصادها، وفي الوقت نفسه، نظرا أن الفلمنكيين يمثلون الأغلبية في النظام السياسي البلجيكي نجد أنهم استثمروا هذا الوضع في الجانب الاقتصادي، مما أدى تدريجيا إلى التدخلات المباشرة الاقتصادية ذات الأولوية للدولة البلجيكية في المنطقة الفلمنكية، كما استفاد الفلمانك من النمو الذي حققته منطقة الوالون لأكثر من قرن.

كان الوضع السياسي البلجيكي في تحول تدريجي لصالح الحركة القومية الفلمنكية ، مدعوم من قبل حركة الإصلاح المؤسسي بسبب العملية العكسية للرخاء الاقتصادي (الذي انتقل من ولونيا إلى منطقة الفلمانك)، في حين تراجع ولونيا يأتي مع انهيار قاعدتها الاقتصادية في 1950 للفحم والصلب.[2] جزء كبير من الساسة في منطقة الفلمانك يرون أن الإطار الفيدرالي البلجيكي قد تجاوزه الدهر، هذا صحيح ليس فقط بالنسبة للساسة ولكن حتى لنسبة كبيرة من الأكاديميين، المفكرين و كبار رجال الأعمال. و هذا يعود إلى تطوير مشروع وطني فلمنكي، بدعم من تاريخ الاستياء العميق(اليأس الناتج عن هيمنة

---

* الوضع في الجزائر مختلف عن الوضع في بلجيكا، فالعامل الاقتصادي في الجزائر ليس له تأثير كبير على الصراع اللغوي، بحكم أن الإقتصاد الجزائري ريعي و الفجوة الاقتصادية غير موجودة بين المجموعات اللغوية. و على العكس فالعامل الاقتصادي يخفف من حدة الصراع اللغوي، خاصة الصراع العربي-الأماريغي (العربي-القبائلي) المتمثل حاليا في **الحركة الانفصالية القبائلية** التي يقودها **فرحات مهني** وهي حركة يقف رهان فقدان الريع البترولي أمام طموحاتها الانفصالية.

[1] Émile Cauderlier**., L'évolution économique du XIXe siècle: Angleterre, Belgique, France, États-Unis**, H. Lamertin, , 1903 , Bruxelles: p. 178

[2] JORDAN PARISSE, Les racines de la crise belge. voir sur internet : www.jordanparisse.files.wordpress.com/.../les-racines-de-la-crise-belge.pdf , consulté le 09/10/2011.

الفرنكوفونيين على الفلمانك)، وبفضل النجاح الاقتصادي المذهل الذي حققه الفلمانك. كما أن عدد كبير من صناع القرار الفلمنكيين يرون ولونيا(بحكم تخلفها الاقتصادي) بأنها الصيغة العكسية لمنطقتهم.[1]

عنوان الجدول: تطور نسب البطالة في المناطق البلجيكية من 1949 الى 2007

السنوات/نسب البطالة	منطقة الفلمانك	منطقة الوالون	منطقة بروكسيل
1949	19,5%	5,2%	8,3%
2007	5%	10,7%	18,1%

المصدر: ICN et calculs propre[2]

يبين الجدول التالي تطور نسب البطالة في مختلف المناطق اللغوية البلجيكية من 1947 إلى 2007، و كما نلاحظ أن منطقة الفلمانك حققت نتائج كبيرة في غضون 06 عقود من الزمن، بحيث انخفضت فيها نسب البطالة من 19٪ عام 1949 إلى 05٪ عام 2007، في حين تطور الوضع بطريقة عكسية في منطقة الوالون و خاصة منطقة بروكسيل العاصمة. الفلمانك يساهمون بنسبة أكبر في الناتج

[1] Benoit Rihoux., **Le vrai enjeu, celui du "vivre ensemble" dans un patchwork**: أنظر http://www.lalibre.be/article_print.phtml?art_id=336521 . consulté le 12/10/2011

[2] Capron Henri , « Fédéralisme, transferts interrégionaux et croissance régionale » , *Reflets et perspectives de la vie économique*, 2007/1 Tome XLVI, p. 45-63. Voir sur internet : http://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2007-1-page-45.htm consulté le 13/12/2011. consulté le 29/11/2011.

الداخلي الخام حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام على المستوى الفيدرالي مقارنة ب 20 %بالنسبة لبروكسيل- العاصمة و 20% بالنسبة لوالونيا[1] بسبب ارتفاع نسبة البطالة فيها.

عنوان الخريطة: الفجوة الاقتصادية بين الشمال و الجنوب في بلجيكا

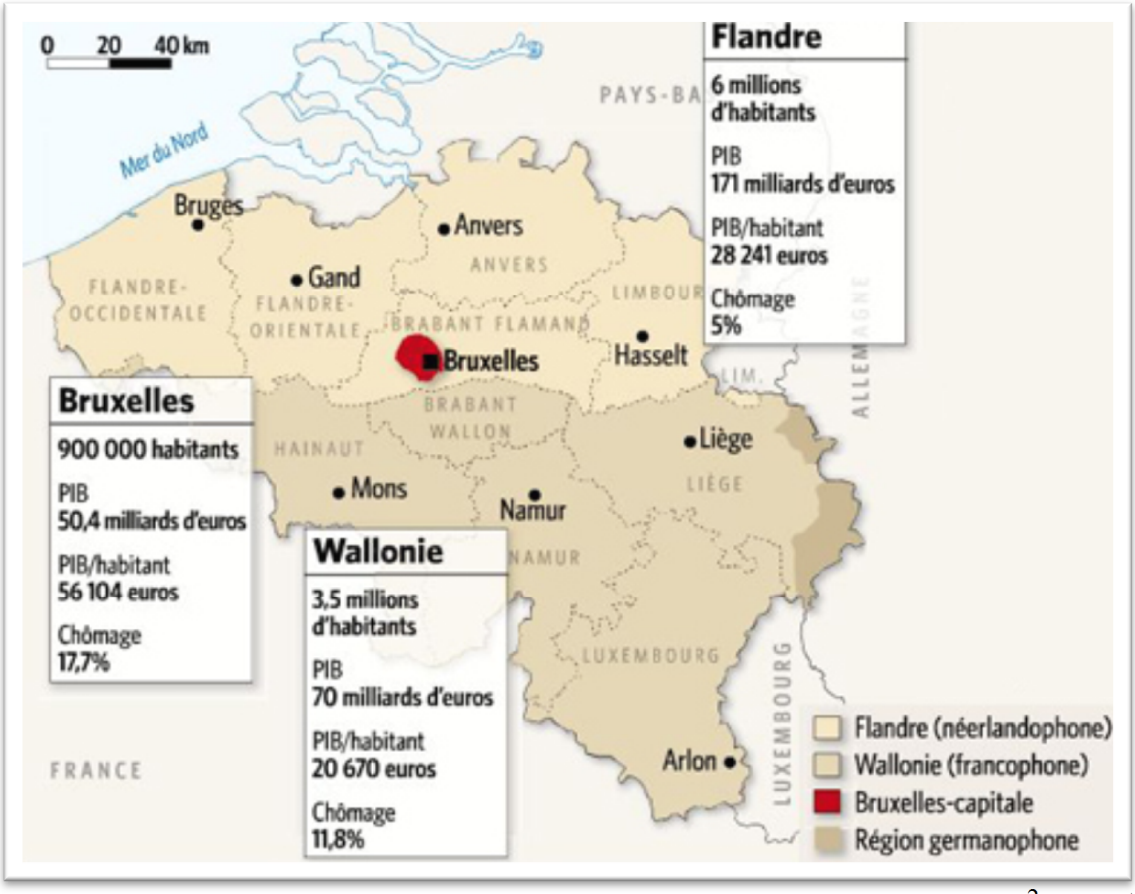

المصدر:[2] La Belgique en voie de disparition

تظهر الفجوة الاقتصادية بين الشمال الفلمنكي و الجنوب الوالوني بشكل واضح على الخريطة أدناه. فمن حيث القوة الديموغرافية، نجد أن عدد سكان الفلمانك يكاد يعادل ضعف الوالون، من حيث

[1] W. Ancion, Délégué des Gouvernements de la Communauté française et de la Région wallonne à Paris, lors du débat: **Que reste-il de la Belgique?**, Café géopolitique, le 04/02/2008. Paris.2008 .

[2] http://www.letemps.ch/r/Le_Temps/Quotidien/04_Web/Recherche/carte.jpg?uuid=a0a562b0-c0a0-11df-8a4f-6f4a997f5b0e

الناتج الداخلي الخام، نلاحظ أن ما ينتجه الوالون يمثل خمسي ما ينتجه الفلمانك، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في منطقة الوالون، بحيث تساوي ضعف النسبة الموجودة في منطقة الفلمانك. لكن يجب الإشارة إلى أن منطقة بروكسيل العاصمة رغم ضيقها الجغرافي و صغر عدد سكانها فإنتاجها الداخلي الخام يكاد يعادل الإنتاج الداخلي الخام لوالونيا.

المطلب الثاني: قضية أقلمة (régionalisation) الصلاحيات الاقتصادية

الحديث عن وجود تحويلات مالية ما بين الجهات و المناطق اللغوية في بلجيكا، من أهم ما ينشط النقاشات السياسية في بلجيكا منذ أكثر من ثلاثة عقود، و لهذا نجد الكثير من النقاط التي تساهم في تصادم المطالب الفلمنكية مع سيادة الدولة بشأن تحقيق تكافؤ اقتصادي بين المناطق اللغوية، ولاسيما فيما يتعلق بتقسيم الديون بين المناطق اللغوية، التمويل وإعادة التوزيع التي ينطوي عليها قانون الضمان الاجتماعي، هذا الأخير ما زال مشتركا و هو من اختصاص الحكومة الفيدرالية، الأمر الذي يراه الفلمانك يكلفهم كثيرا مقارنة بالمناطق الأخرى(الوالون بالتحديد)، بسبب طبيعة الرعاية الصحية المختلفة بين المناطق اللغوية. كما أن الفلمانك يعتبرون أن أموالهم تحول إلى المناطق الأخرى عن طريق الضرائب - قيمة الضريبة تحسب نسبة للدخل[1] - مما جعل منطقة الفلمانك تميل إلى التأكيد على قضية التحويلات المالية نظرا إلى درجة الرخاء الاقتصادي التي آلت إليها، من الناحية النفسية يمكن للمرء أن يفهم أنه أمر منطقي. و ذلك بسبب ما عان منه هذا الشعب من إذلال الذي مارسه الوالون عليهم لفترة طويلة[2].

لذالك، نلاحظ أن هناك مطلب رئيسي تطالب به الحركة الفلمنكية و هو أقلمة الضمان الاجتماعي لوقف التحويلات المالية الكبيرة من منطقة الفلمانك إلى ولونيا، التي تعاني من تخلف في ميادين عدة، و

---

[1] Le Monde, 10 mars 2008, **Une Belgique en crise dans une Europe à la puissance montante.**

[2] Michel De Coster**., LES ENJEUX DES CONFLITS LINGUISTIQUES Le français à l'épreuve des modèles belge, suisse et canadien**, L'Harmattan, France: 2007, p. 168

طبقا لمجموعة من الإحصائيات فإن مجموع التحويلات المالية التي تحول سنويا إلى منطقة الوالون 8,1 مليار دولار، و توزع كالآتي[1]:

2.1 مليار دولار من التحويلات في الضمان الاجتماعي إلى والونيا، 2,8 مليار دولار من التحويلات إلى ولونيا من حيث خدمة الدين، 1,9 مليار دولار من التحويلات إلى والونيا من نفقات الراتب، 1.3 مليار دولار من التحويلات إلى ولونيا في آليات التضامن بين الكيانات. و تصل نسبة التحويلات المالية التي تقدمها منطقة الفلمانك مقارنة بالناتج الداخلي الخام إلى 4,2 %.[2]

توجد بعض الدراسات تشير إلى أن قيمة التحويلات تفوق 10 مليارات أورو من منطقة الفلمانك نحو منطقة الوالون أي ما يعال 2000 أورو للفرد الواحد.[3]

لكن، كما يتبين من دراسة حديثة للأستاذ Henry Capron [4] بعد دراسته للتحويلات المالية بين المناطق في بلجيكا خلص إلى استنتاجات أدهشت الكثير من المهتمين بهذا الموضوع:

- **منطقة الفلمانك لا تحتكر إعادة توزيع الثروة:**

[1] Bernadette Arnaud., La fausse réalité des transferts flamands [un article de 2006 demeuré actuel] Toudi mensuel n°72, septembre-octobre 2006, in

http://www.larevuetoudi.org/fr/story/la-fausse-r%C3%A9alit%C3%A9-des-transferts-flamands-un-article-de-2006-demeur%C3%A9-actuel consulté le 13/11/2011

[2] Le Monde, 10 mars 2008, **Op. Cit.**

[3] Capron Henri , « Fédéralisme, transferts interrégionaux et croissance régionale » , *Reflets et perspectives de la vie économique*, 2007/1 Tome XLVI, p. 45-63. P 60. Voir sur internet : http://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2007-1-page-45.htm consulté le 13/12/2011

[4] **Ibid**. p52

إن مقاطعات شارلروا,Charleroi ، لييج Liège ومونس Mons هي المستفيد الرئيسي من التحويلات المالية، وأنها تتلقى 53.5 ٪ من تحويلات ضمنية والتي تأتي من مقاطعات تنتمي أساسا إلى مناطق النائية من بروكسل هال- فيلفورد، لوفين و برابانت الوالون التي تساهم بنسبة 54.9 ٪ لتمويل هذه التحويلات المالية، أما المقاطعات الفلمنكية الكبرى Anvers و Gand تساهم بنسبة 22,8٪ ، وهكذا نرى أن بعض المقاطعات الفلمنكية أيضا تستفيد بصورة كبيرة من التحويلات.

- **التحويلات في بلجيكا بين المناطق ضئيلة بالنسبة المتوسط الأوروبي للتحويلات المالية**

أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرين حول هذا الموضوع. تقرير بيغ Le rapport Begg (2003)[1] يوضح أن صافي التحويلات المالية إلى معظم المناطق المحتاجة في المملكة المتحدة والسويد في الحالات القصوى تصل إلى 30% وإلى 37 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. ايرلندا وفنلندا، على التوالي، إلا أنها تمثل في المتوسط 10 و 6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مقابل 6.7 ٪ في بلجيكا. التقرير السابق لتقرير بيغ Wishlade وآخرون (1996)[2] قد أثبت بالفعل أن التحويلات المالية كبيرة في الدول الأوربية الأخرى، لاسيما في اسبانيا وايطاليا إلى المناطق الجنوبية (الأندلس وغاليسيا : 17 و 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي وصقلية وكامبانيا و23 ٪، 21 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي).

- **التحويلات المالية لها أثار قليلة على النمو الجهوي:**

لا يوجد هناك ارتباط نمطي بين قوة المساهمة في التحويلات المالية الوطنية و معدلات النمو الاقتصادي في مختلف المناطق، فعلى سبيل المثال[3]، يتم تقسيم المحافظات البلجيكية بين مجموعات على

[1] I. Begg (éd.) The impact of member states policies on cohesion, Final report to the European Commission. (2003).

[2] J. Whislade et al., Economic and social cohesion in the European Union : the impact of member states' own policies, Final. 1996.

[3] J.-F Thisse et I. Thomas, Bruxelles et Wallonie : une lecture en termes de géo-économie, in M. Castanheira et J. Hindriks, *Réformer sans Tabou*, de Boeck. 2007

النحو التالي : الأكثر مساهمة و معدلات نموها منخفضة : ليمبورغ Limbourg وانتويرب Anvers ، الأكثر مساهمة و معدلات نموها مرتفعة برابانت الفلمنكي (Brabant flamand) و برابانت الوالوني (Brabant wallon)، الأكثر استفادة و معدلات نموها منخفضة لييج: (Liège) ، هينو (Hainau) ، لوكسمبورغ (Luxembourg) ، الأكثر استفادة و معدلات نموها مرتفعة: نامور (Namur) الفلامنك الغربية (Flandre Occidentale).

المبحث الثاني: الرهانات السياسية للصراع اللغوي في بلجيكا.

المطلب الأول: رهان تنازل الدولة عن صلاحياتها لصالح الكيانات المحلية

المشروع المجتمعي المشترك الذي يتقاسمه المواطنين في إطار الدولة الموحدة البلجيكية لم يعد محركا مهيكلا للحياة السياسية، فالتعايش، التوافق، المساومة و المفاهمة بين مختلف المؤسسات – حكومية أو محلية- تعتبر محددا هاما للعملية السياسية و حتى لمستقبل بلجيكا[1].

عرفت بلجيكا العديد من الإصلاحات المؤسساتية، و ذلك تزامنا مع كل أزمة و ما يتبعها من توافقات (compromis) بين المجموعات اللغوية المتصارعة، و بشكل خاص بين المجموعة اللغوية الهولندية و المجموعة اللغوية الفرنكوفونية، و رغم أن كل ما حدث من إصلاحات دستورية و قانونية في بلجيكا منذ ظهور الحركة الفلمنكية مع نهاية القرن التاسع عشر له علاقة بالصراع اللغوي، نجد ثمة رهانات سياسية بالغة الأهمية تتعلق خاصة بتراجع دور الدولة أمام كيانات محلية تعددت أسماءها و تغيرت طبيعتها عبر الزمن إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي المتمثل في المجموعات و المناطق في إطار النظام الفيدرالي الذي أسس عام 1993[*].

العامل الرئيس المسؤول على تنازل للدولة عن صلاحياتها، هو تطبيق الأحادية اللغوية في كل منطقة لغوية unilinguisme régional عام 1932، بعد أن تم الاعتراف باللغة الهولندية كلغة رسمية في بلجيكا عام 1898 و تم التنازل عن مبدأ "لغة واحدة لأمة واحدة"، ما سيتطور مستقبلا إلى مطالبة المجموعات اللغوية بنقل الصلاحيات الثقافية إلى المستوى المحلي، كما أن ثمة عامل آخر، و هو نتيجة

[1] Francis Delpérée., «La Belgique existe-t-elle ?» in la Belgique, Pouvoirs 2011/1 (n°136), pp 19-14

[*] الرهانات السياسية للصراعات اللغوية في الجزائر كثيرة و مهمة، فمثلا، الصراع اللغوي بين المفرنسين و المعربين له رهانات سياسية تتمثل في السلطة. و نجد أن هناك تناقض كبير بين القوانين و الممارسة، حيث أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر، و التي من المفروض أن تكون لغة الإدارة، و لكن في الواقع فمعظم الإدارات، خاصة المركزية، تستعمل اللغة الفرنسية. أما ما يتعلق بالصراع العربي_الأمازيغي (القبائلي) نجد أن جهات خارجية تحرك مجموعة من الشخصيات المتطرفة berberistes ، و تسعى إلى تأجيج الصراعات الداخلية.

حتمية للأول، هو عدم وجود الأحزاب السياسية الوطنية و تحولت إلى أحزاب جهوية بعد الأزمات التي مرت بها الأحزاب الوطنية خلال سنوات الستينات و السبعينات.[1]

الميزة التي يتصف بها النظام الفيدرالي البلجيكي هي كونه مبني على تقسيمين، الأول ذو طابع ثقافي، الثاني ذو طابع إقليمي. التقسيم الأول يقتضي تقسيم بلجيكا إلى مجموعات لغوية- المجموعة الفلمنكية، المجموعة الفرنكوفونية، المجموعة الألمانية و المجموعة اللغوية الثنائية (فرنسية و هولندية)- و كان الفلمانك الأكثر مطالبة بهذا التقسيم من أجل حماية لغتهم. أما التقسيم الثاني فيقتضي تقسيم بلجيكا إلى مناطق إقليمية – منطقة والونيا (تجمع الناطقين بالفرنسية و الناطقين بالألمانية)، منطقة الفلمانك و منطقة بروكسيل العاصمة- و كان الفرنكوفونيين هم الأكثر مطالبة بهذا التقسيم من أجل تقليص الفرق الاقتصادي مع الشمال الفلمنكي.

النظام الفيدرالي في بلجيكا ليس له خاصية التوحيد (unification)، كما هو الحال في سويسرا ** ، فالدستور الأول لبلجيكا المستقلة عام 1831 لم يكن متسامحا مع التعددية الثقافية، و كان استنساخ للدستور الفرنسي آنذاك، فالمجموعات communautés اختارت النظام الفيدرالي سنة 1993 بعد مسار طويل من اللامركزية و عملية طويلة من نقل السلطات و الصلاحيات إلى المستويات المحلية بداية من سبعينات القرن الماضي[2]، حيث تم استبدال تسمية المجموعات اللغوية بالمجموعات و هي – المجموعة الهولندية، المجموعة الفرنسية، و المجموعة الألمانية- التي تمثل التقسيم الأول للدولة و تتمتع هذه

[1] Entretien avec monsieur **Marzak Bedjaoui**, directeur des pays de l'Europe Occidentale au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

** قبل وجود الدولة في سويسرا كان هناك 26 مقاطعة يطلق عليها اسم (Contons) حيث اتحدت هذه المقاطعات و شكلت دولة فيدرالية (فيدرالية توحيدية)، فالدولة في سويسرا ظهرت من أجل خلق روح وطنية واحدة لجميع المجموعات مع الحفاظ على خصوصية كل مجموعة.

[2] M. Moulin., **Une lecture du devenir institutionnel de la Belgique,** voir sur internet :

www.droitconstitutionnel.org/congresNancy/comN4/moulinT4.pdfconsultéle , consulté le 16/11/2011

المجموعات بصلاحيات واسعة في مجالات التعليم، الثقافة و الصحة –أو ما يسمى بالصلاحيات الشخصية (personnalisables)-[1] و ثم استحدثت في 1980 المناطق – المنطقة الولونية، المنطقة الفلمانكية، و منطقة بروكسيل العاصمة- تتمتع المناطق بصلاحيات في المجال الاقتصادي. يعتبر الفلمنك الأكثر مطالبة باستحداث هذه المجموعات من أجل الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية و اللغوية، أما الولون فكانوا أكثر مطابة باستحداث المناق من أجل اصلاح اقتصادهم الذي يعاني من التخلف.

و يجب الإشارة إلى أن هذا المسار مازال متواصلا خاصة في نظر الفلمنكيين، فبعض القوى السياسية تميل إلى حتمية استبدال الفيدرالية بالكونفيدرالية أو حتى الانفصال النهائي[2]

تقسيم الصلاحيات في النظام الفيدرالي البلجيكي، خاصة الصلاحيات المتعلقة بالقطاع المالي، يعتبر تقسيم حصري للصلاحيات (système des compétences exclusives) و ليس تقسيم تنافسي (système des compétences concurrente) كما أنه لا يعطي الأفضلية للحكومة الفيدرالية (المركزية)، و إنما يضع هذه الأخيرة في نفس مستوى حكومات المجموعات اللغوية و المناطق[3].

في 2001 حدثت إصلاحات تتعلق بالصلاحيات الجديدة التي تنازلت عليها الحكومة الفيدرالية لصالح المناطق و المجموعات، فالمناطق تحصلت على صلاحيات جديدة خاصة ما يتعلق بقطاعي الزراعة و الجماعات المحلية، كما أعطيت لها وسائل مالية إضافية[4]

[1] CONFERENCE INFOS, **Inégalités ethniques et gouvernance du secteur public,** voir sur internet : http://www.iag-agi.org/bdf/docs/confinfos_16_french.pdf

[2] Laszlo Trocsanyi et autres., Statut et Protection des Minorités : Exemples en Europe occidentale et centrale ainsi que dans les pays méditerranéens, (éd) BRUYLANT, Belgique, 2009, p. 13.

[3] Francis Delpérée**., Op. Cit**. p 15

[4] F. Delpérée, **Belgique, La nouvelle vague fédéraliste,** *Revue française de droit constitutionnel* 2001/4 - n° 48, pages 675 à 686.

المطلب الثاني: الرهان الانتخابي و مسألة بروكسيل هال-فيلفورد

بروكسيل هال-فيلفورد هي مقاطعة أدارية وقضائية استثنائية، بحكم القوانين المطبقة فيها و التي تعد استثناءا مقارنة بالمقاطعات الأخرى. تقع مقاطعة بروكسيل هال-فيلفورد، بصورة عامة، في المنطقة الحدودية بين المجموعتين اللغويتين الفلمنكية و الفوالونية، بجوار العاصمة بروكسيل.

الخلاف السياسي الذي أصبح يتبلور حول بروكسل-هال-فيلفورد، ليس عفويا و إنما إمداداته متجذرة و ذات علاقة وطيدة بالصراع اللغوي و اعتبارات سياسية واقتصادية أخرى يمكن أن تهدد مستقبل الدولة و المواطنين.

تميز بلجيكا مجموعة من التقسيمات الإقليمية. توجد أربع مناطق لغوية : ثلاث مناطق أحادية اللغة (لغة الفرنسية والهولندية والألمانية) و رابعة ثنائية اللغة، تتمثل في العاصمة بروكسل. كما تشمل الأراضي البلجيكية 10 مقاطعات و 42 دائرة إدارية و 589 بلدية، فبريكسل تتألف من 19 بلدية ، يتناسب إقليمها مع المنطقة ثنائي اللغة (بروكسل العاصمة)، أما هال-فيلفورد فتقع في المنطقة أحادية اللغة الناطقة بالهولندية، هذه المنطقة تتألف من 35 بلدية (بما في ذلك وهال فيلفورد) يتوافق مع الجزء الغربي من مقاطعة برابانت الفلمنكية. هذه البلديات الخمسة و الثلاثين تشمل تلك الواقعة في ضواحي بروكسل ، باستثناء بلدية ترفورين شرق بروكسل. و من بين البلديات المحيطة بمقاطعة بروكسل التابعة لمقاطعة هال - فيلفورد، ستة لديها وضعا خاصا على على المستوى اللغوي، فبالتالي فهي بلديات ذات تسهيلات لغوية فسكان هذه البلديات لديهم الحق في استخدام اللغة الفرنسية بدلا من الهولندية في علاقاتها مع السلطات الإدارية.

هذا يخرج عن المبدأ القانوني الذي يقضي على إجبارية لغة واحدة مع الإدارة في المنطقة أحادية اللغة. لسبب انتماءها إلى منطقتين لغويتين ، فمنطقة بروكسل هال – فيلفورد لم تتزوج منطق "الحدود اللغوية" الذي يحدد ملامح المناطق اللغوية.

إن مقاطعتي بروكسيل هال-فلفورد تنظم فيها الانتخابات كباقي المقاطعات الأخرى، لكنها تخضع للقوانين الانتخابية الخاصة بهما، فيما يخص انتخاب نواب البرلمان و أعضاء مجلس الشيوخ على المستوى الفيدرالي [1] و على المستوى الأوربي[2].

فيما يخص الانتخاب على أعضاء مجلس النواب، فمنذ صدور قانون 13 ديسمبر 2002 فإن بلجيكا قسمت إلى 11 دائرة انتخابية، و هذه الأخيرة تتناسب مع حدود الجماعات اللغوية ماعدا مقاطعة البرابنت الفللمنكي(Brabant Flamand) التي توجد فيها بلديات هال-فيلفورد و البلديات التابعة لبروكسيل فلها قانون انتخابي خاص بها و مختلف عن باقي المناطق الأخرى.

1 -المادة 87 و المادة 87 مكرر من قانون الإنتخابات، انظر: (قد تمت زيارة الموقع في 11 أكوبر 2011)

http://www.ejustice.just.fgov.be/cgi_loi/change_lg.pl?language=fr&la=F&table_name=loi&cn=1894041230

2 - المادة 09 من قانون 23 مارس 1989 المتعلقة بإنتخاب البرلمان الأوربي، أنظر: (قد تمت زيارة الموقع في 21 أكوبر 2011)
http://www.ibz.rrn.fgov.be/fileadmin/user_upload/Elections2009/fr/lois/LOI_DU_23_MARS_1989_Vers20090401.pdf

عنوان الخريطة: نسبة السكان الفرنكوفونيين في بلديات مقاطعة بروكسيل هال-فلفورد

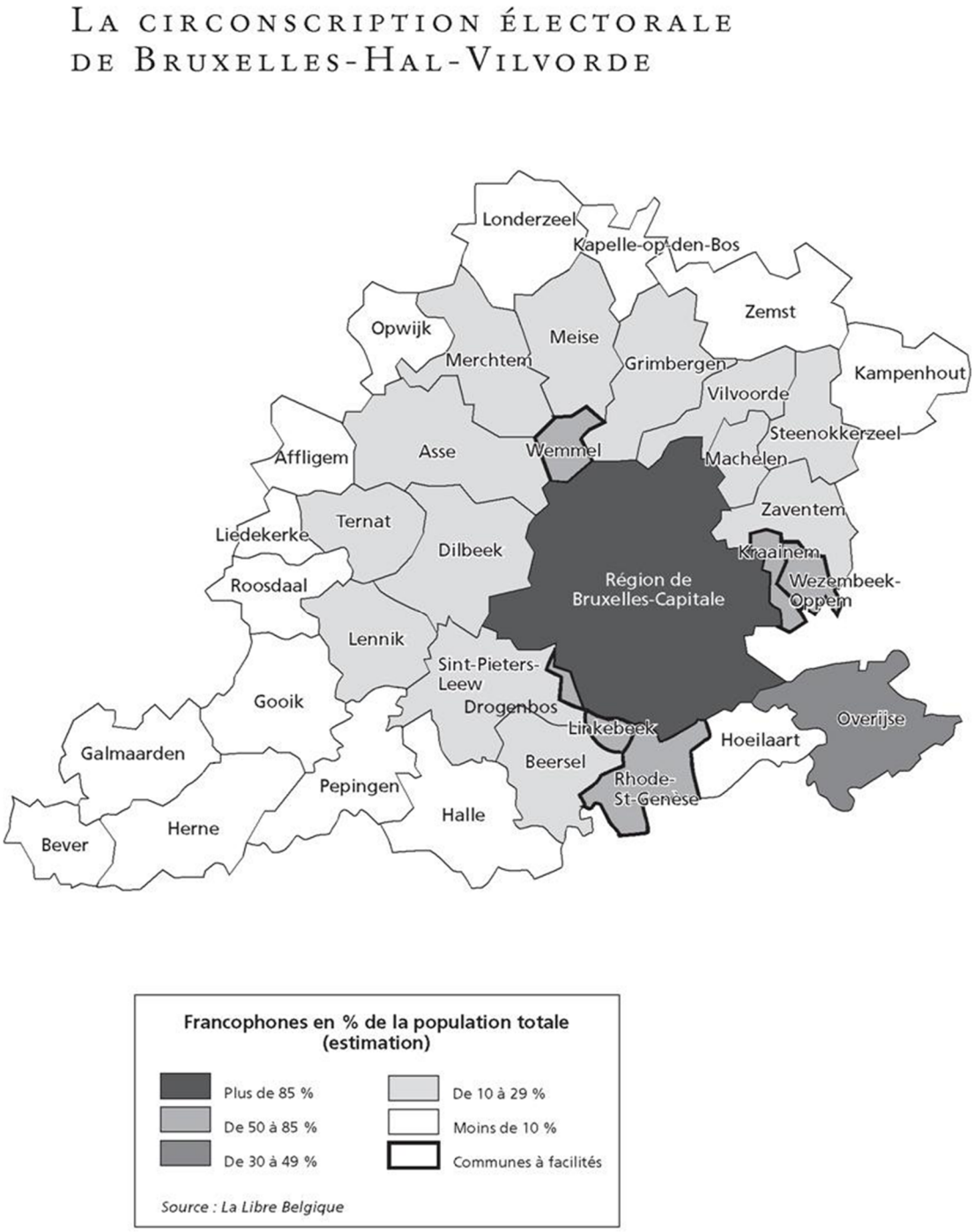

المصدر: مجلة pouvoirs العدد 36 ل:2011/1

إن القانون الانتخابي المطبق على الدوائر الانتخابية الفلمنكية و الوالونية (04 دوائر فلمنكية و 05 دوائر والونية) ينص على حتمية انتماء كل المرشحين إلى نفس المنطقة اللغوية، و بصفة آلية فإن الفائزين سيدخلون في نفس المجموعة اللغوية في مجلس النواب.

أما في بروكسيل هال-فلفورد فإن الانتماء إلى الجماعة اللغوية للمرشح الفائز في الانتخابات يعرف بعد أدائه اليمين الدستورية، و اللغة التي ينطق بها اليمين هي التي تحدد جماعته اللغوية، فناخبوا هذه المقاطعة لهم الحق في الانتخاب على مرشحين فرنكوفونيين أو فلمنكيين، و هذا ما يميزهم عن باقي البلجيكيين.

تحوز المقاطعة الانتخابية بروكسيل هال-فيلفورد على 22 مقعدا من أصل 150 بمجلس النواب، و المرشحين الفرنكوفونيين هم الذين حازوا على النسبة الأكبر في انتخابات 2003 (13 مقعدا من أصل 22 مقعد)، في حين أن في انتخابات 1999 كان عدد المقاعد مقسم بالتساوي بين الطرفين (11/11).

الخلاف يركز تحديدا على الدائرة الانتخابية والقضائية في بروكسل هالي - فيلفورد (BHV) ، وحقوق الأقليات الناطقة بالفرنسية في البلديات مع تسهيلات في ضواحي العاصمة. أنشئت هذه المقاطعة لضمان تمثيل سياسي أفضل للفرنكوفونيين الذين يعيشون في ضواحي بروكسل لأنه يسمح لهم بالتصويت للأحزاب الفرنكوفونية التي تظهر في بروكسل، على الرغم من أنهم يعيشون في منطقة الفلمانك[1] . و يرى السكان الفرنكوفونيين في هذه المقاطعة أن هذا يضمن حقوق الأقليات، ويشجع على المحافظة على وجود علاقة مباشرة بين بروكسل ومحيطها، و عكس ذلك يرى الفلمنكيين أن ما يحدث في هذه المقاطعة انتهاكا لوحدة أراضيها وسيادتها وترغب في الحصول على الانقسام. هذه العقدة المستعصية التي تتمثل في مقاطعة بروكسل هال-فلفورد ربما يكون الضامن لبقاء الدولة البلجيكية ، دون أن يمنع إصلاح المؤسسات السياسية في البلاد ، مع خطر تحول هيكل الدولة البلجيكية الفيدرالية في قذيفة فارغة.[2]

[1] Tétart, Frank De Boeck**., Nationalismes régionaux un défi pour l'Europe,** Le point sur…Bruxelles, 2009, p 31.

[2] Entretien avec monsieur **Abdelkrim Yamani**, sous-directeur des pays de l'Europe de l'Ouest au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

خلاصة الفصل الرابع:

ما يمكن استخلاصه، من هذا الفصل هو أن الصراعات الفئوية في بلجيكا لا تقترن فقط بالمتغير اللغوي، و إنما يلعب العامل الاقتصادي دور محوري، خاصة ما يتعلق بالفوارق الاقتصادية بين الفلمانك و الوالون، بعد أن انقلبت الأمور في سنوات الخمسينات و انتقلت عملية أنتاج الثروة من الجنوب نحو الشمال، و بذلك اختلال كل التوازنات بتغير إدراكات كل منطقة, خاصة ما يتعلق بقضية التحويلات المالية بين المناطق، التي يرى فيها الفلمانك انتهاك لقدرات منطقتهم، و لهذا يطالبون بنقل كل الصلاحيات المتعلقة بالتحويلات المالية إلى المناطق، و هذا ما سيؤدي حتما إلى نهب ما تبقى من صلاحيات للحكومة الفيدرالية، التي تعد العامل المشترك الوحيد بين المجموعات و المناطق، و تقوية صلاحيات هذه الأخيرة.

و يعد الرهان الانتخابي في المقاطعة الانتخابية لبروكسيل هال-فيلفورد، من المتغيرات الأكثر تأثيرا في الصراعات اللغوية، و ذلك نظرا للدور السياسي الذي يلعبه ممثلي هذه المقاطعة على المستوى الفيدرالي، و كل من الفلمانك و الوالون يسعون إلى دمج هذه المقاطعة كل واحد ضمن مجوعته اللغوية

الفصل الخامس:

الإسقاطات الإستراتيجية للصراع اللغوي في بلجيكا على أوربا

تمهيد:

إن ما عاشته بلجيكا في الآونة الأخيرة من أزمة سياسية منذ الانتخابات التشريعية الفيدرالية في جوان 2010، أدت إلى عدم القدرة على تشكيل حكومة فيدرالية لمدة قياسية تفوق 500 يوم. وأحدث هذه الأزمة صدى كبير في الأوساط الوطنية البلجيكية، و حتى الأوربية. كما ذهب العديد من الدارسين و الساسة إلى القول بأن بلجيكا لم تعد موجودة، ليس فقط كدولة-أمة، و إنما كدولة.

يبقى موضوع انقسام بلجيكا بين الشمال و الجنوب مطروح بشكل كبير في الأوساط الإعلامية، و العديد من السيناريوهات طرحت من قبل المهتمين بهذا الموضوع. لكن آثار هذا الانقسام لا تنحصر فقط على بلجيكا و إنما العديد من الدول الأوربية تنظر بعين يقظة إلى ما سيحدث من انشقاقات في هذه الدولة، نظرا إلى وجود نقاط تشابه في بنياتها الثقافية و اللغوية، التي تعرف صراعات فئوية داخليا، و خوفا من انتقال العدوى إليها في المستقبل.

المبحث الأول: الآثار السياسية للصراع الغوي في بلجيكا على بلجيكا.

المطلب الأول: الأزمات السياسية المستمرة. *

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، و بعد ما عرفته بلجيكا من تحولات داخلية هيكلية، خاصة تلك التحولات الاقتصادية، ظهرت الحركة الفلمنكية بصورة قوية في الساحة السياسية البلجيكية، حاملة معها مطالب أكثرها كانت ثقافية. و كان ما يميز بلجيكا-الوضع مازال مستمرا- كثرة الأزمات، حتى أصبحت بلجيكا تعرف في الأوساط الإعلامية بلد المفهمات العجيبة les miraculeux) (compromis belges . و بطبيعة الحال لم تحدث أي مفاهمة إلا و أحدثت تغييرات ، مراجعات و إصلاحات سواء في الدستور أو في القوانين الخاصة **(lois spéciales)، و كذلك القوانين العادية.

و لهذا، فإن بلجيكا عرفت الكثير من الأزمات، و ما يمكن الإشارة إليه في أول الأمر ما حدث مع بداية الستينات من اضطرابات بين الفلمانك و الوالون حول الإحصاءات اللغوية، تثبيت الحدود بين المجموعات اللغوية، و التسهيلات اللغوية. لهذا السبب ظهرت ثلاث قوانين كبرى في بلجيكا في سنوات الستينات، الأول في 1960، 1961 التي تنص على إلغاء الإحصاءات اللغوية، يليه الثاني عام 1962 الذي يتضمن تثبيت الحدود اللغوية، و أخيرا قانون 1963 الذي بنص على التسهيلات اللغوية في البلديات الحدودية.[1]

ثم في سنوات السبعينات برزت مجموعة من الصراعات في المناطق الحدودية بين المجموعات اللغوية- تميزت أحيانا بالعنف- و بهذا اتخذت مجموعة من الضمانات الدستورية عام 1970 ، من شأنها

---

* أدت الصراعات اللغوية كذلك في الجزائر إلى أزمات سياسية، و يمكن أن نذكر أحداث 1980 بتيزي وزو، أحداث2001 بمنطقة القبائل، و المراجعة الدستورية التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أدخلت الأمازيغية كعنصر من عناصر الهوية الوطنية.

** القوانين الخاصة تأتي مباشرة بعد الدستور، و يستدعي التشريع فيها أو مراجعتها قبول 3/2 من أعضاء البرلمان، و تتمثل هذه القوانين في القانون الانتخابي، تحديد حدود المناطق و الجهات و صلاحياتها، استخدام اللغات في التعليم، الصلاحيات المتعلقة بمجلس التحكيم...إخ.

[1] Conflits linguistiques **: deux logiques contradictoires** ? – Interview de Vincent de Coorebyter, par C. Degryse, voir sur internet : http://www.revue-democratie.be/index.php?p=art&id=646 vu le 12/10/2011

أن تحمي الأقلية الفرنكوفونية، و أحدثت الإصلاحات الدستورية لعام 1970 مجموعة من التغيرات على مستوى مؤسسات الدولة ، منها تقسيم البرلمان إلى مجموعتين لغويتين فرنكوفونيين ، و الناطقين بالهولندية ، و ما يتعلق بالتصويت على القوانين الخاصة (القوانين التي تتعلق بالحقوق الأساسية للمواطنين) فيشترط الإجماع بين المجموعتين ، وكما أن تقسيم الحقائب الوزارية يكون بالتساوي بين المجموعتين .

بعد مجموعة من الأزمات التي عاشتها بلجيكا خلال سنوات السبعينات آلت الأوضاع إلى مراجعة الدستور و إقرار إصلاحات جديدة عام 1980 ، و نصت هذه الإصلاحات على توسيع من مهام المجموعات اللغوية و المناطق ، و بهذا أصبحت للمجموعات اللغوية صلاحيات قطاع الصحة و الضمان الاجتماعي إضافة إلى الصلاحيات الثقافية ، كما تحصلت المناطق على ضبط صلاحياتها و تحديديها بدقة خاصة ما يتعلق بالبيئة ، الهيئة الإقليمية ، التنمية الاقتصادية و العمل . كما أن كل مجموعة لغوية أو منطقة أسس لها برلمان و حكمة و ما يمكن خلاصته ، هو أنن مند 1980 يوجد ببلجيكا برلمان و حكومة فيدراليين ، برلمان و حكومة فلمنكيين (بحكم أن المجموعة اللغوية الفلمنكية اندمجت مع المنطقة الفلمنكية)، برلمان المجموعة اللغوية الفرنكوفونية ، برلمان المجموعة اللغوية الألمانية ، و حكمة منطقة ولونيا .[1]

بعد هذا الإصلاح ظهرت أزمات سياسية حادة في بلجيكا ، خاصة ما يتعلق بمنطقة بروكسل العاصمة التي مازالت لم يؤسس لها مؤسسات خاصة بها ، و في عام 1988 أصبحت لهذه المنطقة مؤسسات كباقي المناطق و المجموعات اللغوية 1

كان الإصلاح المؤسسي لعام 1993 استجابة لمجموعة من التناقضات الهيكلية و الصراعات السياسية خاصة ما يتعلق بإقليم البرابنت الذي قسم إلى برابانت فلمنكي و برابانت والوني ، و من نتائج الإصلاح ، إقرار النظام الفدرالي و إعطاء المجموعات الغوية و المناطق صلاحيات أكثر وحق الانتخاب المباشر للمجالس المحلية .[2]

---

[1] Entretien avec monsieur **Abdelkrim Yamani, Op. Cit.**

[2] **Ibid.**

بالإضافة إلى كل ما عاشته بلجيكا من أزمات سياسية أدت في كل مرحلة إلى إصلاحات دستورية نجد الأزمة الحالية ، التي بدئت مند 2007 حول قضية التحويلات المالية من الشمال إلى الجنوب و كذلك الفراغ المؤسساتي الذي حدت مند انتخابات 13 جوان 2010 التي أدت إلى استحالة تشكيل حكومة بسبب فوز الراديكاليين NVA التحالف الوطني الفلمنكي بأغلبية المقاعد في منطقة الفلامنك .

مع استمرار الأزمة بلجيكا منذ عام 2007، وأصبح أصبح موضوع انقسام بلجيكا يتداوله العديد من المحللين، و حتى بعض السياسيين البلجيكيين، الذين يناقشون هذا الموضوع بصفة علنية و بدون طابوهات.

المطلب الثاني: خطر انقسام بلجيكا*

السعي للانفصال غريزة إنسانية موجودة منذ الأزل، يثيرها بعض القادة في الجماعات أو الفئات التي يشترك أفرادها في أمور معينة. وهذه الإثارة، تحدث بمجرد توفر المتغيرات المختلفة التي قد يكون بعضها عبارة عن ثغرات في أسلوب الحكم لاسيما مع استحالة تحقيق العدل المطلق في الحكم سواء في الشرق أو الغرب، في الحاضر أو في الماضي[1].

في بلجيكا الفيدرالية، كل ما يتعلق بالهوية لم يعد مجرد سياسات ثقافية عامة تقوم بها الدولة من أجل تحقيق مطالب المواطنين الثقافية (politiques d'ethnicité)، و إنما أصبحت الهوية مجال جد مهم للتسييس في إطار بناء قوميات داخل الدولة الفيدرالية[2] (politiques de nationalismes)، لهذا ففي إطار الدولة الموحدة كانت المجموعات اللغوية، خاصة الضعيفة منها، تسعى إلى تحقيق الاعتراف بها و بلغتها و خصوصيتها كما تسعى كذلك إلى الحصول على السلطة دائما في إطار الدولة الموحدة، لكن

*خطر الانقسام في الجزائر يمكن أن يأتي من جهتين، الأولى هي الحركة الانفصالية القبائلية التي يقودها فرحات مهني، أما الخطر الثاني فقد يأتي من منطقة الطوارق التي لها علاقات بحركة الأزواد الانفصالية بمالي.

[1] http://www.alyemennews.net/articles.php?id=50, consulté le 20/12/2011

[2] Marco Martiniello., « **Culturalisation des différences, différenciation des cultures dans la politique belge »** Les Cahiers du CERI N° 20 – 1998, voir sur internet : www.ceri-sciencespo.com/publica/cahiers/cahier20.pdf consulté le 07/11/2011.

مع تطبيق النظام الفيدرالي فالفوارق بين المجموعات لم تعد لغوية بحتة، و إنما أصبحت معقدة، و ذلك من خلال تجنيس الكيانات اللغوية مع كيانات سياسية التي تتمثل في المناطق، و بهذا يمكن الحديث عن وجود مشاريع قومية تحت وطنية، في الشمال و في الجنوب، تنافس المشروع القومي البلجيكي (إن لم نقل أن هذا الأخير لم يعد موجودا).[1]

ما حدث في الانتخابات التشريعية الفيدرالية الأخيرة في 13 جوان 2010، حيث فاز حزب التحالف الجديد الفلمانكي N-VA ذو التوجه الانفصالي بأغلبية الأصوات في منطقة الفلمانك يدل على أن الرأي العام الفلمنكي جد متأثر بالأفكار الانفصالية. الذي فرض قبل تشكيل حكومة جديدة التوصل إلى اتفاق سياسي على إجراء إصلاح شامل للدولة، يقتضي إعطاء صلاحيات أكثر للمجموعات و الجهات، خاصة ما يتعلق بالتحويلات المالية و قضية بروكسيل هال-فلفورد.

ما يدعم فكرة انقسام بلجيكا هو ذلك الإدراك الموجود عند الفلمانك بأنهم يملكون كل المقومات الهوياتية (كاللغة وروح الانتماء العرقي) و المقومات السياسية (يمثلون الأغلبية في بلجيكا) و خاصة المقومات الاقتصادية (65% من الناتج الداخلي الخام) لتأسيس دولة مستقلة عن الدولة الأم. إضافة إلى ذلك التمييز و اليأس و الجماعي الذي عان منه الفلمنكيين لأكثر من عشرة عقود، حيث طغت اللغة الفرنسية على جميع مجالات الحياة. و ما يجب الإشارة إليه في هذه الدراسة، هو أن الوالون في فترة قوتهم الاقتصادية ظهرت فيهم تيارات و حركات كانت تطالب بالانفصال، و لكن طبيعة النظام الدولي آنذاك لم يكن يحفز التيارات الانفصالية. و لهذا السبب يمكن القول أن ما يحدث في بلجيكا هو شبيه بالانتقام (la revanche).

هناك بعض القضايا التي من شأنها أن تحافظ على وحدة بلجيكا. [2]

- العامل الأول يتمثل في عدم رغبة دول الإتحاد الأوربي في حدوث السيناريو الكارثي الذي تنقسم فيه بلجيكا إلى كيانات تحت قومية، و يعود سبب خوف الدول الأوربية إلى إمكانية انتقال الدوى إلى دولهم.

---

[1] **Ibid**.

[2] Entretien avec monsieur **Ali Mokrani**, directeur général de la direction des pays de l'Europe au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire**.**

- العامل الثاني يتمثل في الدين العام الفيدرالي الذي يفوق 124% من الناتج الداخلي الخام، و مشكلة من يتحمل عبء دفع هذه الديون في حالة الانقسام تعد السؤال الذي لا يلقى له جواب قادة الأحزاب الانفصاليين في الشمال.[1]
- العامل الثالث، و ليس الأخير بحكم وجود عوامل أخرى، يتمثل في العاصمة بروكسيل، التي تعتبر عاصمة الفلمانك لأنها تاريخيا و جغرافيا تابعة للفلمانك. وعاصمة الوالون لأن أغلبية سكانها (80 %) فرنكوفونيين، تعد من الرموز التي مازالت تربط المجموعتين.

لكن رغم وجود هذه العوامل فإن قضية انقسام بلجيكا تبقى مطروحة، و ما يمكن أن يعجل من وتيرة ديناميكية الصراع اللغوي في بلجيكا. نجد طبيعة النظام الأوربي الذي تبنى مبدأ "أوربا الجهات" و ما يحمل هذا الأحير في طياته من تهديد للمفهوم التقليدي للدولة الأمة.

و في الأخير يجب الإشارة إلى طريقة تناول الإعلام البلجيكي، و حتى الأوربي، لقضية الصراع اللغوي في بلجيكا. خاصة مع الأزمة السياسية الأخيرة التي أنتجتها الانتخابات التشريعية الفيدرالية في 13 جوان 2010.

المبحث الثاني: تداعيات الصراع اللغوي في بلجيكا على أوربا.

المطلب الأول: خطر انتقال العدوى إلى دول الجوار ذات الانقسامات الفئوية *

تاريخياً هناك العديد من الحركات الانفصالية في أوروبا، و لقد لجأت إلى أشكال متنوعة من أعمال العنف الإرهابية منذ النصف الثاني من القرن العشرين و لكن بداية من الستينيات فصاعداً أصبح الموت وتفجير القنابل من الأحداث اليومية المعتادة في مناطق مثل أيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة)، وكورسيكا (فرنسا)، وجنوب تيرول (إيطاليا)، وإقليم الباسك (أسبانيا).

---

[1] **Ibid**

* الصراع اللغوي في الجزائر مازال في مراحله الأولى، و هذا لا يمكن أن يشكل خطرا على دول الجوار، و إنما العكس فالصراع اللغوي في المغرب الأقصى أشد حدة بين الناطقين بالعربية و الناطقين بالأمازيغية، و مؤخرا اعترفت المغرب الأقصى بالأمازيغية كلغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. إضافة إلى المغرب توجد مالي التي تقتسم الطوارق مع الجزائر و ليبيا، و ظهور دولة الطوارق في مالي أمر ممكن، بحكم أن هذه الأخيرة تعتبر دولة فاشلة.

من النزعات الانفصالية البارزة في أوروبا والتي كانت وراء موقف إسبانيا المعارض لاستقلال كوسوفا, الحركة الانفصالية القوية في إقليم كاتالونيا الإسباني الخاضع للحكم الذاتي بعاصمته برشلونة, والتي تزايدت في الفترة التي أعقبت سقوط حكم فرانكو عام1975, وأصبحت تشكل صداعا في رأس الحكومات الإسبانية المتعاقبة.[1] كما توجد في إسبانيا حركة إيتا المسلحة التي تقاتل من أجل استقلال إقليم الباسك والتي يعبر عنها سياسيا حزب "خيري بوتاسونا".

في المملكة المتحدة توجد حركة الجيش الجمهوري الأيرلندي و التي تعتبر من الحركات الانفصالية البارزة، التي اختارت الحل الديمقراطي السياسي والسلمي على الحل العسكري المسلح, ويعبر عن مطالبها السياسية حزب " شين فين" الجناح السياسي للجيش الجمهوري, وهناك أيضا توجهات اسكتلندية متزايدة للانفصال عن بريطانيا, تم التعبير عنها بوضوح في العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت حول هذا الموضوع.

وهناك في فرنسا حركة انفصالية تتصاعد يوما بعد آخر في جزيرة كورسيكا جنوبا, وهناك أيضا إقليم بريتاني, والمشكلة في إيطاليا أكبر وأعمق, إذ يسعي الشمال الأكثر تقدما ونهضة صناعية إلى الانفصال عن إيطاليا نفسها, ويعبر عن هذا التوجه حزب رابطة الشمال أو الرابطة الانفصالية, ولكن الحكومة المركزية الإيطالية تدرك تماما أنها يجب أن تدافع بكل ما تملك عن وحدة أراضيها وتماسك أقاليمها, خاصة الشمالية منها التي توجد بهاو معاقل الصناعة والاقتصاد في البلاد بصفة عامة.[2] وهناك أيضا حركات انفصالية صغيرة في الدنمارك والسويد والنرويج, ولكن أغلبها يعبر عن توجهات وانتماءات سكان البلاد الأصليين أكثر من كونها حركات سياسية أو انفصالية مؤثرة.

---

[1] سميحة عبد الحليم، **نظرة على ..الحركات الانفصالية فى العالم...**، أنظر:
http://masress.com/egynews/34768 تمت زيارة الموقع في 2012/01/08

[2] أرنولد كاسولا، **النزعة الانفصالية على النمط الإيطالي**، أنظر:
http://www.project-syndicate.org/commentary/cassola2/Arabic
تمت زيارة الموقع في2012/01/08

عنوان الخريطة: المناطق ضد الدول القومية في أوربا

المصدر: Le Monde Diplomatique [1]

[1] Laurent Davezies et Philippe Rekacewicz **Régions contre Etats-nations,** Le Monde Diplomatique février 2004, voir sur internet : **http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/regions**

بطبيعة الحال إسبانيا لا يروق لها أن ترى اسكتلندا مستقلة، كما أن المملكة المتحدة لا تنظر بعين الرضا إلى استقلال كاتلونيا، بل أكثر من ذلك، إن بعض الدول متخوفة من أن تكون العادة مستشرية، إذ أن التجربة لو نجحت في دولة ما، فليس ثمة مبرر لفشلها في دولة أخرى، لكن الأمر مرتبط برهانات سياسية بين الدول، و ليس مرتبطا بشكل كبير بالاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني: خطر إفشال عملية التكامل الأوربي.

- **خطر الصدام بين لغات الإتحاد الأوربي:**

من الأسباب التي جعلت الإتحاد السوفيتي يتفتت عام 1991، نجد العامل الثقافي و ألهوياتي، و الذي يتمثل أساسا في اللغة، فالإتحاد السوفييتي من أكثر الدول التي تعرف التعدد الثقافي و اللغوي، و لكنها من الدول الأكثر تمسكا بمبدأ "لغة واحدة لأمة واحدة"، و كانت اللغة الروسية هي الوحيدة المعترف بها رسميا، و الدولة لا تعترف بوجود اللغات الأخرى و هذا الوضع خلق نوع من اليأس لدى الشعوب الأخرى المكونة للإتحاد السوفييتي، الذي تحول، مع مر الزمن، إلى صراع بعدما بدأت تطالب مجموعة كبيرة من الشعوب بالاعتراف الرسمي بلغتهم. يمكن أن نفسر الوضع في الاتحاد السوفييتي بكون الأيديولوجية الماركسية لا تعطي أي أهمية للعامل الثقافي و اللغوي، و إنما تركز فقط على العامل الاقتصادي.

الوضع يختلف تماما في الإتحاد الأوربي، بحكم أن هذا الأخير يعترف بكل لغات الدول الأعضاء و يستخدمها جميعا* ، إضافة إلى أن الإتحاد الأوربي أعد ما يسمى ب " الاتفاقية العامة لحماية الأقليات

[1] مقابلة مع السيد كريس ديشور(أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الحرة ببروكسيل)، قام بها يورو نيوز ، أنظر: **أي علاقة للحركات الاستقلالية الاوروبية بالاتحاد الاوروبي**

تمت زيارة الموقع في 2012/01/07 http://arabic.euronews.net/2011/11/24/europe-and-separatis

* كل الوثائق التي تصدر على مؤسسات الإتحاد الأوربي تترجم إلى جميع اللغات الرسمية للدول الأعضاء.

الوطنية"** من أجل الحفاظ على التعدد الثقافي و اللغوي، لكن رغم كل هذا فإن اللغات ذات الانتشار القليل في أوربا مهددة بالزوال بسبب المنافسة التي تفرضها طبيعة النظام الدولي، و العولمة، و كذا عدم قدرة الدولة على فرض لغتها على جميع مواطنيها بسبب الانفتاح و زوال الحدود داخل كل الإقليم الأوربي، و كمثال على ذلك فالفرنسة، رغم أنها لغة لها مكانة في أوربا، تعرف تراجع كبير أمام اللغة الإنجليزية، و هذه الأخيرة بدأت اكتساح معظم الشباب الفرنسي و ناهيك عن اللغات قليلة الانتشار، فالوتيرة تزداد أكثر فأكثر. هذا الوضع يمكن أن يخلق نوع من الحذر لدى صناع القرار في الدول ذات اللغة قليلة الانتشار في الإتحاد الأوربي، و السعي إلى تطبيق إجراءات من شأنها أن تحافظ على هذه اللغات، و لو كان ذلك على حساب المشروع الاتحادي الأوربي.

توسع الإتحاد الأوربي بشكل متزايد أدى إلى كثرة و تعدد اللغات و التي، بلا شك، ستدخل في صراع فيما بينها من أجل البقاء، و اللغات ذات الانتشار القليل، و منها الهولندية، سيصعب عليها التحدي و المواجهة، و تبقى اللغات ذات المكانة المرموقة، كالانجليزية، الفرنسية، الإسبانية و الألمانية، هي التي ستدوم في الصراع.

رغم أن في هذه المرحلة من الاندماج، في إطار الإتحاد الأوربي، قضية التجنيس اللغوي(homogénéisation linguistique) مازالت غير مطروحة بصورة كبيرة،فإن اللغة الإنجليزية، نظرا إلى المكانة التي تتمتع بها في العالم و الدعم الذي تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية، تظهر بقوة على مستوى المؤسسات الأوربية، بيد أن فرنسا لم تقبل باستعمال لغة واحدة في أوربا، و تسعى من خلال المنظمة العالمية للفرنكوفونية إعطاء الدفع الكافي للغة الفرنسية على المستوى الأوربي، و كذاك نجد ألمانيا، إيطاليا[1] و إسبانيا، تسعى جاهدة لرفض أي تجنيس لغوي في أوربا.[1]

* ***** التسمية الكاملة باللغة الفرنسية هي "Convention-cadre pour la protection des minorités nationales" و لكن هناك العديد من الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية، و منها بلجيكا

[1] C. Champeyrache., **La ligue du nord, un séparatisme à l'italienne: racines et discours d'un parti politique**, l'Harmattan Paris: 2002. P 04

اللغة الهولندية تجد نفسها في موقف ضعف- بحكم أنها قليلة الاستعمال- في صراعها من أجل البقاء في المؤسسات الأوربية، فلهذا نجد أن منطقة الفلمانك و هولندا على علم بهذا الخطر و يدركان أن التعاون بينهما من أجل الدفاع عن لغتهما أمر حتمي، و ما يبرر ذلك هو ذلك التقارب الثقافي و اللغوي الذي ميز العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة.[2]

- **خطر انقسام بلجيكا و انعكاساته على الإتحاد الأوربي**

في حالة انقسام بلجيكا، فإن المفاوضات في الاتحاد الأوربي ستكون صعبة لأن الدول الأعضاء الأخرى سوف لن يكون لها شيئا للكسب أو للخسارة، كما أن سيناريو انقسام بلجيكا سوف يؤثر سلبا على فكرة التضامن الأوربي. من خلال بلجيكا، فإن الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر يقبل بفكرة سلبية جدا، و هذه الفكرة تقضي أن المناطق الغنية داخل كل دولة أوربية لا تقبل بالتحويلات المالية نحو المناطق الأكثر فقرا.

الأزمة السياسية في بلجيكا تثير العديد من التساؤلات. في حين أن التكامل الأوروبي بدا و كأنه الاتجاه العكسي للأفكار القومية، الفئوية و الطائفية منذ ما يقرب من 70 عاما، ففكرة "العيش معا" في إطار تكامل فوق قومي أمر يشكك فيه نظرا لما يحدث من انشقاقات داخل الدول القومية الأوربية، و منها بلجيكا الدولة التي تستضيف عاصمة الاتحاد الأوروبي.

و كذلك فإن سيناريو انقسام بلجيكا ، التي تستضيف مقر مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، يكون لها تأثير كبير على التكامل الأوروبي ككل، إن الوضع مختلف بالنسبة لجمهورية التشيك وسلوفاكيا في عام 1993 فهذين الأخيرين انفصلا قبل انضمامهما إلى المشروع الأوروبي . أما بلجيكا، التي تعد عضوا مؤسسا في الاتحاد الأوربي، ينبغي في حالة انقسامها أن تبدأ عملية الانضمام من جديد، وفقا لبعض الفقهاء، إذا أنفصل الفلمانك عن بلجيكا، فإنه يجب إعادة التفاوض بشأن عضويتها في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنطقة الأورو، في حين أن بلجيكا "المتبقية" (الفرنسية)سيكون عضوا .إلا إذا ارتأت والونيا تأسيس دولة جديدة. سيناريو الانقسام يعد كابوس للدول الأوربية التي ستجد نفسها أمام شعوب لطالما دافعت على فكرة الإتحاد الأوربي (الفلمانك و الوالون) لكن بسبب انفصالها عن الدولة الأم تجد

[1] E. Witte et H. V. Velthoven., **Op. cit.** p224.

[2] **Ibid**., P. 225.

نفسها أمام الإجراءات الروتينية لالتحاق بالاتحاد الأوربي، و هو أمر قد ترفضه الكثير من الدول- سبق ذكرها- خوفا من انتقال العدوى إليها، كما حدث مع الكوسوفو.

خلاصة الفصل الخامس:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن الصراع اللغوي في بلجيكا يعد متغيرا محددا في الحياة السياسية البلجيكية، و هو من سيقرر في مستقبل هذه الدولة. ذلك لكثرة الأزمات السياسية لتي تسبب فيها هذا الصراع منذ أن رسمت الحدود بين المجموعات اللغوية. و يمثل اليوم الصراع اللغوي في بلجيكا، خاصة مع الأزمة السياسية الحالية، مصدر تهديد لوحدة بلجيكا و مستقبلها، بما أن الأحزاب اعتمدت مشاريع تدعو إلى الكونفيدرالية و الانفصال التام.

لكن الآثار تتجاوز البعد الوطني، إذ في حالة انقسام بلجيكا فإن خطر انتقال العدوى إلى الدول المجاورة التي تعاني من صراعات فئوية داخلية كبيرة جدا، و هذه الدول تتمثل أساسا في: اسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، و إيطاليا. و مشاكل كثيرة أخرى ستطرح على مستوى الاتحاد الأوربي، كقضية استعمال اللغات في هذا الاتحاد، مستقبل فكرة التضامن الأوربي التي تعد مجرد خطاب فقط. قضية اعتراف الدول، الأعضاء بالاتحاد، بالدول الجديدة المستقلة عن دول كانت أعضاء فيه.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد وضع الإشكالية و الفرضيات و تحليل و تفسير المعطيات عبر مختلف الفصول و المباحث، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ اللغة لعبت دورا مهما في تكوين الدول القومية في وقت مضى، و خاصة تلك الدول القومية التي أنشئت على النموذج الألماني (النظرة الإثنية للدولة-الأمة)، و كانت العامل الموحد للأفراد من أجل مواجهة العراقيل و التحديات التي تواجه وحدتهم، و المتغير المحدد لرسم الحدود بين الشعوب. ولكنها في نفس الوقت، عامل تشتت و تجزئة للدول التي تعرف تعددا ثقافيا و لغويا، و التي أنشئت على النموذج الفرنسي (النظرة المواطناتية للدولة-الأمة)، و صفة العامل المجزء التي تتميز بها اللغة زادت من بروزها في فترة ما بعد الحداثة التي تعرف تراجع كبير لدور الدولة في شتى الميادين، و أصبحت المرجعيات الحضارية و الهوياتية للمجموعات التحت-وطنية و الأقليات تختلف عن مرجعيات دولها، إن لم نقل تعارضها.

- ✓ منذ القرن التاسع عشر ، والفرنسية ليست فقط في اللغة المستعملة في والونيا لكن هي أيضا لغة النخبة البلجيكية. مؤسسو الدولة البلجيكية جعلوا من اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة في جميع أقطار الدولة و في مختلف الميادين ، أما اللغة الهولندية بقيت تستعمل في منطقة الفلمانك بطريقة غير رسمية، و كل أنواع التكافؤ بينه اللغتين بقي مرفوض.

- ✓ ظهرت الحركة الفلمنكية للدفاع عن اللغة الهولندية في بلجيكا التي كانت غير منسجمة و غير شاملة (non standardisée). و كانت إستراتيجية هذه الحركة في المقام الأول، الحصول على قوانين لحماية لغتهم في منطقتهم - منطقة الفلمانك-. و بعد رفض الفرنكوفونيين للثنائية اللغوية المعممة (bilinguisme généralisé) ، أصبح الخيار الوحيد هو تطبيق الأحادية اللغوية الجهوية (unilinguisme régional) و تم إنشاء المجموعات الغوية، وبالتالي فإن الهولنديين يريدون الاختباء وراء حدود آمنة.

- ✓ ما يحدث في المناطق الحدودية بين المجموعات اللغوية من صراعات، ما هو إلا مرحلة موالية لمرحلة تحديد المناطق اللغوية، و الرهان وراء هذه المرحلة هو التحديد النهائي للحدود بالقضاء على البلديات ذات التسهيلات اللغوية لقطع الروابط الموجودة بين المجموعتين اللغويتين، الفلمنكية و الفرنكوفونية.

- ✓ اقترنت المطالب الفئوية الفلمنكية بالحالة السوسيو-اقتصادية التي سادت في منطقتها، و لقد رأينا خلال العرض كيف تطورت الإستراتيجية الفلمنكية من المطالبة بالقوانين الحمائية للغات المقهورة في بلجيكا (الهدف منها السعي نحو الاعتراف فقط، و هذا راجع إلى الأوضاع السوسيو-اقتصادية المتدنية التي كانت تميز المجتمع الفلمنكي آنذاك)، إلى المطالبة برسم الحدود اللغوية، ثم الانفصال الكلي (الهدف منها هو تحقيق الهيمنة، و هذا أيضا راجع إلى التقدم السوسيو-اقتصادي الذي حققته هذه المنطقة منذ سنوات الستينات.

- ✓ الصراعات الفئوية في بلجيكا لا تقترن فقط بالمتغير اللغوي، و إنما يلعب العامل الاقتصادي دور محوري، خاصة ما يتعلق بالفوارق الاقتصادية بين الفلمانك و الوالون، بعد أن انقلبت الأوضاع في سنوات الخمسينات و انتقلت عملية إنتاج الثروة من الجنوب نحو الشمال، و بذلك اختلال كل التوازنات و تغير إدراكات كل منطقة. خاصة ما يتعلق بقضية التحويلات المالية بين المناطق، التي يرى فيها الفلمانك انتهاك لقدرات منطقتهم، مما يبرر مطالبتهم بنقل كل الصلاحيات المتعلقة بالتحويلات المالية إلى المناطق. و هذا ما سيؤدي حتما إلى نهب ما تبقى من صلاحيات للحكومة الفيدرالية، التي تعد العامل المشترك الوحيد بين المجموعات و المناطق، و تقوية صلاحيات هذه الأخيرة. و نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن ما يسمى ب "الصراع اللغوي" فيه نوع من التزييف للحقيقة تزييف للحقيقة، وإنما جزء كبير منه هو **صراع على الموارد.**

- ✓ و يعد الرهان الانتخابي في المقاطعة الانتخابية لبروكسيل هال-فلفورد، من المتغيرات الأكثر تأثيرا في الصراعات اللغوية، و ذلك نظرا للدور السياسي الذي يلعبه ممثلي هذه المقاطعة على المستوى الفيدرالي، و كل من الفلمانك و الوالون يسعون دمج هذه المقاطعة كل واحد ضمن مجوعته اللغوية و ذلك سعيا لتحقيق التفوق السياسي في المجالس الفيدرالية.

- ✓ الصراع اللغوي في بلجيكا له انعكاسات سلبية على دور الدولة في تسيير شؤون المجتمع، و ذلك ظهر لنا من خلال الأزمات التي عرفتها بلجيكا، و التي أدت في كل مرة إلى إصلاحات دستورية و مؤسساتية- أبرزها الانتقال من الدولة الموحدة نحو الدولة الفيدرالية عام 1993- قلصت من صلاحيات الدولة ونقلت هذه الصلاحيات إلى مستويات تحت-وطنية التي تتمثل في المجموعات و المناطق التي تشكلت عبر مختلف مراحل الصراع اللغوي. و هذه الأخيرة تهدد اليوم وحدة بلجيكا، بعد تراجع الأحزاب الوطنية و بروز الأحزاب الجهوية التي تطالب بالنظام الكونفيدرالي و حتى بالانفصال التام. فالكثير من السيناريوهات تتحدث حول انقسام بلجيكا.

- ✓ الصراع اللغوي في بلجيكا يمكن أن تكون له تداعيات كبيرة على أوربا، فانعكاساته على دول جوار، خاصة الدول التي تعرف مطالب فئوية و انشقاقات داخلية -فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، اسبانيا و إيطاليا- سلبية و تتمثل في خطر انتقال العدوى إلى هذه الدول و تفتح شهية المجموعات و الفئات بالمطالبة بالانقسام. و ظاهرة انتقال العدوى سبق و أن رأيناها مؤخرا في الوطن العربي، لهذا نجد أن هذه الدول الأوربية تتابع تطور الأزمة الأخيرة في بلجيكا عن قرب، و ذلك خوف من انقسام بلجيكا بين الفلمانك و الوالون، و بذلك تشتد حدة المطالب الانفصالية فيها.

- ✓ الصراع اللغوي في بلجيكا له إسقاطات إستراتيجية خطيرة على الإتحاد الأوربي --بصفته مشروع تكاملي- ويتمثل الإسقاط الاستراتيجي الأول في إمكانية انتقال الصراعات اللغوية من مستوى الدولة إلى مستوى الإتحاد الأوربي. و خاصة و أن عدد اللغات في هذا الأخير لا يحصى. و رغم وجود القوانين التي تحرص على فرض المساواة بين اللغات المعترف بها في الاتحاد الأوربي. فإن الواقع غير ذلك، لأن مجوعة قليلة من اللغات تهيمن على الباقي-

الإنجليزية مثلا- على مستوى المؤسسات و كذلك فيما يتعلق بالحياة اليومية للأفراد. بالنسبة للغات التي يستحيل عليها المواجهة و الدخول في الصراع، فإن الانعزال و التراجع عن فكرة التكامل يمكن أن يكون البديل الوحيد لبقاء هذه اللغات.

أما الإسقاط الاستراتيجي الثاني الذي يمكن أن ينجر عن الصراع اللغوي في بلجيكا – نريد الإشارة بشكل خاص إلى مشكل التحويلات المالية- فيتمثل في تراجع فكرة التضامن الأوربي. و ينجم التساؤل كالآتي: كيف يمكن أن نتكلم عن فكرة التضامن الأوربي، و التضامن الوطني في حد ذاته بات غير موجود ؟ بما أن الجهات الأكثر ازدهارا ترفض أي تحويل للثروة نحو الجهات المتخلفة داخل نفس الدولة، ناهيك عن تحويل الثروة نحو الجهات المتخلفة في الدول الأخرى.

و كإجابة عن الإشكالية، نقول بأن المتغير اللغوي يعد محددا في تصعيد الصراعات في بلجيكا، رغم أن هناك متغيرات أخرى، اقتصادية و سياسية، تختبئ وراء المتغير اللغوي و تستغله بطريقة تضمن لها انخراط الرأي العام.

هذه الدراسة تفتح المجال للبحث عن العديد من الإشكاليات في هذا الموضوع على سبيل المثال:

- **البحث عن التفاعلات الموجودة بين الأقليات الأوربية لتحديد جدوى العدوى في انفصال أحدها عن الدولة الأم.**
- **دراسة حالة الصراع اللغوي في الجزائر.**
- **دراسة علاقة اللغة بالسياسة في شمال إفريقيا، وخطر انقسام مالي على دول الجوار منها الجزائر.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- باللغة العربية

1-*الكتب*:

- الجندي أنور.، **الفصحى لغة القرآن** . ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع : لبنان، 1982.
- الحمد تركي.، **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي : بيروت، 2001.
- باي ماريو ، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب : القاهرة،1973
- حجازي محمود فهمي.، **الدخل إلى علم اللغة**، دار قباء : القاهرة، 1998.
- رمضان عبد التواب ، **المدخل إلى عالم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الثالثة، الخانجي للنشر و التوزيع: القاهرة، 1997.
- لوتز جون ، **الرموز تخلق الإنسان**، " آفاق المعرفة"، ترجمة جماعية، دار الحياة: بيروت، 1962.

2 -المجلات:

- نايت بلقاسم مولود قاسم.، "الدين، اللغة و التربية عند فيخته"، مجلة الأصالة، مارس 1971، ص 106.

II- باللغة الفرنسية

1-الكتب

- Bollmann Y., **La Bataille des langues en Europe**, Bartillat: France, 2001.

- Cauderlier È**.,** **L'évolution économique du XIXe siècle: Angleterre, Belgique, France, États-Unis**, H. Lamertin: Bruxelles, 1903.
- Champeyrache C., **La ligue du nord, un séparatisme à l'italienne: racines et discours d'un parti politique**, l'Harmattan: Paris, 2002
- De Coster M**., Les Enjeux Des Conflits Linguistiques : Le français à l'épreuve des modèles belge, suisse et canadien**, L'Harmattan: France, 2007.
- DELAUNAY B**.,** **L'indispensable du droit constitutionnel**, Studyrama : Paris, 2004.
- Granai G., **problèmes de la sociologie du langage**, in. Traité de sociologie, tome 2, P.U.F : Paris, 1963

- N'daye P. G., **« Le Développement Culturel** », In, Le Développement Culturel En Afrique, Expériences Régionales, Unesco, 2006.

- Ouvrage collectif, sous la direction de L. Germain, D. Lassalle**.,** **Communauté(s), communautarisme(s): aspects comparatifs**, Editions L'Harmattan: France, 2008,

- Schiffino N., **Crises politiques et démocratie en Belgique,** L'Harmattan: France, 2003. .
- Tétart, Frank De Boeck**.,** **Nationalismes régionaux un défi pour l'Europe** , Le point sur... : Bruxelles, 2009.
- Thisse J.-F et Thomas I**., Bruxelles et Wallonie : une lecture en termes de géo-économie,** in M. Castanheira et J. Hindriks, Réformer sans Tabou, de Boeck: Bruxelles, 2007.

- Tonnies F., **Communauté Et Société**, catégories fondamentales de la sociologie pure. Traduction de J. Leif. Les Presse Universitaires de France : Paris, 1977.

- Trocsanyi L. et autres**., Statut et Protection des Minorités : Exemples en Europe occidentale et centrale ainsi que dans les pays méditerranéens**, (éd) Bruylant : Belgique, 2009.

- Witte E. et Velthoven H.V., **Langue et politique: La situation en Belgique dans une perspective historique,** Vub University Press: Bruxelles, 1999.

2-المجلات

- Arnaud B., « La fausse réalité des transferts flamands [un article de 2006 demeuré actuel] », Toudi mensuel n°72, septembre-octobre 2006, in :http://www.larevuetoudi.org consulté le 13/11/2011.
- Capron H., « Fédéralisme, transferts interrégionaux et croissance régionale », Reflets et perspectives de la vie économique, 2007/1 Tome XLVI, p. 45-63.
- Charaudeau Patrick , « Langue, discours et identité culturelle **»,** Ela. Études de linguistique appliquée., 2001/3 n° 123-124, p. 341-348. P. 342 In : http://www.cairn.info/revue-ela-2001-3-page-341.htm, consulté le 10/10/2011.

- Cohen, Marcel**.,** « Matériaux pour une sociologie du langage », Paris, François Maspero, « Petite collection Maspero », n^{os} 83 et 84, 2 vol., 1971,p.p. 179 - 169. p75

  Voire sur internet : http://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2007-1-page-45.htm consulté le 13/12/2011. consuté le 29/11/2011.

- Delpérée F., «La Belgique existe-t-elle ?» in la Belgique, Pouvoirs 2011/1 (n°136), pp 9-19.
- Martiniello Marco., « Culturalisation des différences, différenciation des cultures dans la politique belge » Les Cahiers du CERI N° 20 – 1998, voir sur internet : www.ceri-sciencespo.com/publica/cahiers/cahier20.pdf *consulté le 07/11/2011.*
- Meunier O. et autres., Les transferts interrégionaux en Belgique: discussion du "Manifeste pour une Flandre indépendante en Europe" in Cahiers de recherche Série Politique Economique, N°8, 8/2006. Voir sur internet : http://www.fundp.ac.be/pdf/publications/63585.pdf
- Witte E, **«** La question linguistique en Belgique dans une perspective historique», Pouvoirs 2011/1 (n°136) ،37-50.

III-باللغة الإنجيزية:

1-الكتب

- Guibernau M., **Nations Without States: Political Communities in a Global Age**, Blackwell: U.K., 1999.

2- المجلات :

- Coser L. A., **“Conflict: Socail Aspects** “, in IESS, 1968, 232-236.
- Dennis J. Sandole **“Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution : Coherence or Confusion?”** in “ Conflict Resolution: Theory and Practice..” edited by Dennis J . Sandole and Hugo van der Merwe, in Manchester University Press , 1993, pp 3-24.
- Deschouwer K., "**And the peace goes on? Consociational democracy and Belgian politics in the 21st century**", West European Politics, 2006, vol 29, no 5, pp. 895-911.
- Drukman D., "**An Analytical Research Agenda for conflict and conflict Resolution”**, in Sandole and Merwe (eds), UK, 1993, pp 25-42.
- Nader L**.,”Conflict: Anthorpological Aspects”** , in IESS, 1968 .236-242.
- Robinson R. j., “ **The Conflict Competent Organization: A Research Agenda for Emerging Organizational Challenges,”** in Roderick M. Kramer& David M. Messick (eds.)” Negotiations as Social Processes”, Thousands oaks, London,& New Delhi: Sage Publiations, 1995: 186-207.

المقابلات:

- Entretien avec monsieur **Ali Mokrani**, directeur général de la direction des pays de l’Europe au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

- Entretien avec monsieur **Marzak Bedjaoui**, directeur des pays de l'Europe Occidentale au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

- Entretien avec monsieur **Abdelkrim Yamani**, sous-directeur des pays de l'Europe de l'Ouest au ministère des affaires étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

- مقابلة مع السيد كريس ديشور(أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الحرة ببروكسيل)، قام بها يورو نيوز ، أنظر: **أي علاقة للحركات الاستقلالية الاوروبية بالاتحاد الاوروبي،** أنظر: http://arabic.euronews.net/2011/11/24/europe-and-separatis تمت زيارة الموقع في 2012/01/07

المواقع الإلكترونية:

Dave sinardet., **ferritorialités et identités linguistiques** voir sur internet:

www.documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/.../hermes_2008.pdf? تمت زيارة الموقع يوم 2011/10/06

- www.lemondepolitique.fr/cours/droit.../**etat**/**definition**.html , consulté le 22/11/2011.

- JORDAN PARISSE, Les racines de la crise belge, voir sur internet: www.jordanparisse.files.wordpress.com/.../les-racines-de-la-crise-belge.pdf consulté le 09/10/2011

- محمد عابد الجابري : **" الهوية العربية : من صحيفة النبي إلى تفكك الخلافة"** أنظر: www.aljabriabed.net.maj27 ، تمت زيارة الموقع في 13 /07/ 2008
- طه جابر العلواني، **الانقسامات الطائفية وآثارها المستقبلية** ،أنظر:

http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=3770 تمت زيارة الموقع يوم 18/10/2011

- Entretien avec Michael Walzer réalisé par Riva Kastoryano, Laurent Bouvet et Christophe Jaffrelot, le 3 juin 1998, Traduit de l'anglais par Laurent Bouvet, voir sur internet: www.ceri-sciencespo.com consulté le 13/10/2011
- JORDAN PARISSE, Les racines de la crise belge in :

  www.jordanparisse.files.wordpress.com/.../les-racines-de-la-crise-belge.pdf consulté le 09/10/2011
- Benoit Rihoux., **Le vrai enjeu, celui du "vivre ensemble" dans un patchwork.** Voir sur intenet :

  http://www.lalibre.be/article_print.phtml?art_id=336521 consulté le 12/10/2011.

- W. Ancion, Délégué des Gouvernements de la Communauté française et de la Région wallonne à Paris, lors du débat: **Que reste-il de la Belgique?**, Café géopolitique, le 04/02/2008. Paris: 2008 voir sur internet : www.geopolitique.net/index/francais/**cafe** consulté le 12/10/2011.

- Final report to the European Commission., **The impact of member states policies on cohesion**, I. Begg (éd.).(2003). voir sur internet : http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/3cr/impact_member.pdf consulté le 08/12/2011.

- Travail sous la direction de Olivier Klein**.,** **Émotions des Belges face à la crise : respect et fatalisme** Recherche UCL – ULB – K.U. Leuven, mis en ligne le lundi 6 septembre 2010, voir sur internet :

  - ✓ http://www.psychopsysoc.site.ulb.ac.be/images/stories/oklein/EtdeBHVsyntheseprovisoire.pdf consulté le 26/10/2011
  - ✓ http://www.psychopsysoc.site.ulb.ac.be/images/stories/oklein/BHV_Conclusions.pdf consulté le 26/10/2011

- Laurent Bouvet, **communautarisme en Europe,** voir sur internet :

www.thucydide.com consulté le 19/12/2011

- المادة 87 و المادة 87 مكرر من قانون الإنتخابات البلجيكي، انظر: (قد تمت زيارة الموقع في 11 أكتوبر 2011) أنظر :

http://www.ejustice.just.fgov.be/cgi_loi/change_lg.pl?language=fr&la=F&table_name=loi&cn=1894041230:

- المادة 09 من قانون 23 مارس 1989 المتعلقة بإنتخاب البرلمان الأوربي، (قد تمت زيارة الموقع في 21 أكوبر 2011)

http://www.ibz.rrn.fgov.be/fileadmin/user_upload/Elections2009/r/lois/LOI_DU_23_MARS_1989_Vers20090401.pdf

- Moulin M., **Une lecture du devenir institutionnel de la Belgique,** voir sur.internet:
- www.droitconstitutionnel.org/congresNancy/comN4/moulinT4.pdf consulté le 15/12/2011

- K. DESCHOUWER., **Le Royaume de Belgique,** Un Dialogue mondial sur le fédéralisme, volume 1 – Publié par le Forum des fédérations, voir sur internet: www.**forum**fed.org/pubs/Q-et-R.pdf consulté le08/11/211

- **بلجيكا ورحلة السير الى المجهول،** أنظر:

www.kuna.net.kw/.../ArticleDetails.aspx?...ar&id تمت زيارة الموقع في 2011 /09/07

- **تاريخ-بلجيكا،** أنظر: www. lalipost.wordpress.com

تمت زيارة الموقع في 2011/11/07

- DESCHOUWER k ., **Le Royaume de Belgique**, voir sur internet : www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_2.pdf consulté le 13/10/2011
- Alain Jomier., **Belgique, vers la fracture,** voir sur internet: http://lsjinfo.free.fr/barla/belgique/belgique_fracture.pdf consulté le 12/12/2011

- Theodor W. Adorno, voir sur internet: http://plato.stanford.edu/entries/adorno/#3 consulté le 20/11/2011

- **CONFERENCE INFOS, Inégalités ethniques et gouvernance du secteur public,** voir sur internet : http://www.iag-agi.org/bdf/docs/confinfos_16_french.pdf , consulté le 13/11/2011
- Marco Martiniello., « Culturalisation des différences, différenciation des cultures dans la politique belge » Les Cahiers du CERI N° 20 – 1998,

voir sur internet : www.ceri-sciencespo.com/publica/cahiers/cahier20.pdf , consulté le 07/11/2011.

Conflits linguistiques : deux logiques contradictoires ? – Interview de Vincent de Coorebyter, par C. Degryse, voir sur internet : http://www.revue-democratie.be/index.php?p=art&id=646 , consulté le 12/10/2011

- http://www.alyemennews.net/articles.php?id=50 consulté le 23/11/2011

- سميحة عبد الحليم، **نظرة على ..الحركات الانفصالية فى العالم...**، أنظر:

تمت زيارة الموقع في 2012/01/08 http://masress.com/egynews/34768

- أرنولد كاسولا، **النزعة الانفصالية على النمط الإيطالي**، أنظر:

http://www.project-syndicate.org/commentary/cassola2/Arabic

تمت زيارة الموقع في 2012/01/08

- Vincent de Coorebyter., **Négocier la fin de la Belgique serait encore plus compliqué que de négocier une réforme** . voir sur internet : http://www.touteleurope.eu/fr/organisation/etatsmembres/belgique/analyses-et-opinions/analyses-vue-detaillee/afficher/fiche/4592/t/113807/from/5003/breve/vincent-de-coorebyter.html?cHash=8f932c8a7b , consulté le 17/12/2011

- **Davezies L. et Rekacewicz P. Régions contre Etats-nations**, Le Monde Diplomatique février 2004**,** voir sur internet **:** http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/regions consulté le 25 juin 2012

الفهرس

التّشكّرات ..... Erreur ! Signet non défini.

الإهداء **3**

ملخص الدراسة:.....**4**

مقدمة **8**

الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي.....**11**

1- الإشكالية:..... **12**

2- الفرضيات.....**15**

3- أسلوب جمع البيانات و المناهج و الإقترابات المستخدمة..... ..... **15**

4- توضيح المفاهيم و المصطلحات **16**

الفصل الثاني: مقاربات و واقع الصراعات اللغوية في العالم **24**

تمهيد: 25

المبحث الأول: مقاربات دراسة الصراعات اللغوية: 26

المطلب الأول: المقاربة القيمية :.....26

المطلب الثاني: المقاربة الإجتماعية. 26

المبحث الثاني: واقع الصراعات اللغوية في العالم.....30

المطلب الأول: اللغة عامل محدد في تشكل الدول القومية 30

المطلب الثاني: اللغة عاملا محددا في إثارة الصراعات في دول ما بعد الحداثة. 32

خلاصة الفصل الثاني: 35

الفصل الثالث: جذور و تطور الصراع اللغوي في بلجيكا 36

تمهيد: 37

المبحث الأول: جذور الصراع اللغوي البلجيكي. 38

المطلب الأول: المعطيات الثقافية و الحضارية لبلجيكا قبل الاستقلال.....38

المطلب الثاني: الركائز الهوياتية للدولة البلجيكية الجديدة.....42

المبحث الثاني: تطور الصراع اللغوي في بلجيكا بعد الاستقلال 44

المطلب الأول :المرحلة الأولى: القوانين الحمائية للغات في بلجيكا. 45

المطلب الثاني:المرحلة الثانية: تحديد المناطق اللغوية ورسم الحدود بينها.....47

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: المشاكل اللغوية في المناطق الحدودية.....48

خلاصة الفصل الثالث: 50

الفصل الرابع: رهانات الصراع اللغوي في بلجيكا 51

تمهيد: 52

المبحث الأول: الرهانات الاقتصادية للصراع اللغوي في بلجيكا. 53

المطلب الأول: الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.....53

المطلب الثاني: قضية أقلمة الصلاحيات الاقتصادية 56

المبحث الثاني: الرهانات السياسية للصراع اللغوي في بلجيكا. 60

المطلب الأول: رهان تنازل الدولة عن صلاحياتها لصالح الكيانات المحلية 60

المطلب الثاني: الرهان الانتخابي و مسألة بروكسيل هال-فيلفورد.....63

خلاصة الفصل الرابع: 67

الفصل الخامس:الإسقاطات الإستراتيجية للصراع اللغوي في بلجيكا على أوربا..... ...68

تمهيد: 69

المبحث الأول: الآثار السياسية للصراع الغوي في بلجيكا على بلجيكا. 70

المطلب الأول: الأزمات السياسية المستمرة. 70

المطلب الثاني: خطر انقسام بلجيكا 72

المبحث الثاني: تداعيات الصراع اللغوي في بلجيكا على أوربا.....74

المطلب الأول: خطر انتقال العدوى إلى دول الجوار ذات الانقسامات الفئوية 74

المطلب الثاني: خطر إفشال عملية التكامل الأوربي. 77

خلاصة الفصل الخامس: 81

الخاتمة.....82

قائمة المراجع 88